الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: 2406064087633

العلاقات الجزائرية الاسكندنافية خلال الفترة العثمانية (ق 17-19م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830م

عداد الطالبة:

- زهية عامر

إشراف الأستاذة:

د/ هجيرة سلامي

أمام لجنة المناقشـــة المتكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
صالح لميش	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
هجيرة سلامي	أستاذ محاضر- ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
يمينة بن رحال	أستاذ محاضر- أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: (2024-2025م) (1445-1446هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله السميع العليم الذي بنعمته تتم الصالحات

و الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد

اشكر الله العلي العظيم الذي أنارلي درب العلم و المعرفة،

ووفقني وأعانني على إتمام هذا البحث

أتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذة المشرفة

الدكتورة سلامي هجيرة على كل ماقدمته

لي من نصائح و توجيهات في كل خطوات البحث حرصا منها

على إتمام هذا العمل وتقديمه في الصورة المطلوبة فجزاها الله خيرا

كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر إلى عائلتي الكريمة

وكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

وساعدني عل إنجاز هذا العمل

كما أخص بالشكر و العرفان لجنة المناقشة الموقرة الذين

تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة

و كل أساتذة قسم التاريخ المسيلة على ما قدموه من علم،

وما بذلوه من جهد في خدمة طلاب العلم .

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى روحي أبي الطاهرة رحمه الله

دعائي أن يجعل الله قبرك روضة من رياض الجنة

إلى أمي الغالية عنوان الصبر وسر العطاء إلى من كانت

دوما السند و الداعم الأول لي إلى قرة عيني لك

مني كل الحب و الامتنان أطال الله في عمرك و حفظك ،

أهديك ثمرة تعبي هذا فأنت من تستحقين الفخر كله

إلى اختي العزيزة رفيقة روحي و مصدر تشجيعي وفخري،

شكرا لوجودك إلى جانبي أهديك جزءا من هذا العمل فأنت شريكة نجاحي.

إلى اخوتي الكرام حفظكم الله لكم مني كل المحبة والتقدير.

إلى الزوج الكريم شكرا لصبرك و تفهمك فقد كنت

الدعم الذي أعانني بعد الله سبحانه وتعالى .

إلى من لأجلهم أستمر في التقدم و الاجتهاد ،

إلى زينة حياتي وبهجتها ابنائي الاعزاء، محمد اسلام بلسم .

إليكم جميعا أهدي هذا العمل .

قائمة المختصرات:

أ- العربية

تح	تحقيق
تع	تعريب
تر	ترجمة
د، ط	دون طبعة
ج	جزء
م	ميلادي
ع	عدد
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتالية
مج	مجلد

ب- الأجنبية

p	page
pp	page cotinues
op.cit	Reference precedent
Ibid	Ibidem

مقدمة

مقدمة:

شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال القرن 17م تحولات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة كان للجزائر دور كبير ومهم فيها خاصة ما تعلق بمجال العلاقات الدولية وذلك باعتبارها إيالة عثمانية ذات سيادة واسعة على سواحل شمال افريقيا.

من الدول الأوربية الفاعلة التي كان لها علاقات مع الجزائر الدول الاسكندنافية، ممثلة في السويد والدنمارك والنرويج، هذه الدول التي كانت دائما تسعى لضمان مصالحهما التجارية في المنطقة الجنوبية، وحماية أساطيلهما التجارية البحرية من الأخطار التي قد تحدق بها لا سيما ما تعلق بالقرصنة في البحر الأبيض المتوسط، ولتحقيق ذلك قامت هذه الدولة بإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع القوى المؤثرة في منطقة البحر المتوسط وفي مقدمتها الجزائر التي كانت تمثل قوة فاعلة وذات نفوذ سياسي كبير آنذاك.

هذه العلاقات بين الطرفين تنوعت ما بين التعاون أحيانا والصراع والتفاوض أحيانا أخرى في شكل مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات وتبادل دبلوماسي وغيره من المظاهر.

تكمن أهمية دراسة موضوع العلاقات بين الجزائر والدول الاسكندنافية خلال الفترة الممتدة من القرن 17م إلى الفرن 19م في أنه يسلط الضوء على جانب مهم من العلاقات الخارجية الجزائرية خلال الفترة العثمانية، لاسيما أهم فترات الصراع و الوفاق بين الطرفين حيث تكشف لنا هذه الدراسة على جوانب خفية وغير معروفة في العلاقات الدولية التي نشأت في البحر الابيض المتوسط و المحيط الاطلسي و ذلك باعتبار هذه الفترة هي المرحلة التي بدأت فيها العلاقات الجزائرية مع دول شمال أوربا لاسيما الدول الاسكندنافية، ويظهر لنا ذلك جليا من خلال نشاط البحارة الجزائريين الذين وصلوا الى اقصى الشمال الاوربي و الهجوم الذي قاموا به على إسلندا و جزر الدانمارك، وعلى الرغم من قلة الدراسات الاكاديمية التي تناولت هذا الموضوع الا انه حضي باهتمام عدد من الباحثين نظرا لما له من أهمية في مجال العلاقات الخارجية للجزائر خلال تلك الفترة ، باعتبار ان معظم

الدراسات كانت تركز بشكل كبير على علاقة الجزائر مع الدول الأوربية الكبرى كفرنسا إسبانيا وانجلترا.

جاء اختياري لهذا الموضوع قيد الدراسة انطلاقا من مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية أهمها:

أ- الدوافع الذاتية :

-الرغبة الشخصية في الزيادة المعرفية حول على هذا الموضوع ومعرفة خباياه.

ب- الدوافع الموضوعية :

-تسليط الضوء على هذا النوع من العلاقات الذي لم يحظى بالاهتمام الكافي عكس العلاقات الأخرى التي ربطت الجزائر بالدول الأوربية الكبرى نظرا لما له من أهمية في فهم مختلف الاتصالات الدولية للجزائر خلال تلك الفترة.

-كما أنه فرصة للتعرف أكثر على الدور الفعال الذي لعبته الجزائر خلال الفترة الحديثة، خاصة في ظل التنافس الأوربي الكبير في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

طرح الإشكال:

من خلال ما سبق طرح الإشكالية التالية :

- ماهي طبيعة العلاقات الجزائرية الاسكندنافية خلال الفترة الممتدة من القرن 17م إلى القرن 19م؟
- وتندرج ضمن هذه الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية :
- وماهي الأوضاع التي عاشتها كل من الجزائر والدول الاسكندنافية خلال فترة القرن 17م؟
- ماهي أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت العلاقات بين الجزائر والدول الاسكندنافية؟ ماهو مضمونها؟ ماهو الهدف منها؟
- وما مدى أهمية هذه العلاقات بين الطرفين ؟
-

المنهج المتبع:

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأيت إلى اتباع المنهج التاريخي متبوعا بالمنهج الوصفي التحليلي الملائم لتتبع أهم الاحداث التاريخية وتحليلها والتعرف على خباياها ووصف مجرياتها، حيث يعد الانسب لدراسة هذه العلاقات و الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات التاريخية المتعلقة بهذا النوع من العلاقات ووصفها بدقة وتحليلها ،وعرضه لمختلف المعاهدات و الاتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر والدول الاسكندنافية و الظروف التي دفعت بها الى التواصل مع الجزائر رغم البعد الجغرافي ،اضافة الى توضيح الدور الكبير الذي لعبته الجزائر كقوة بحرية ودبلوماسية في البحر المتوسط و فهم ابعادها في ضل التوازنات الدولية في تلك الفترة .

خطة البحث:

و للوقوف على حيثيات هذا الموضوع والاجابة على الإشكال المطروح قمت بتقسيمه إلى خطة عمل تتكون من مقدمة فصل تمهيدي وفصل أول وثاني، بالإضافة إلى خاتمة وقائمة للملاحق.

- **الفصل التمهيدي:** كان عبارة عن مدخل للموضوع تناولت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر والدول الاسكندنافية خلال القرن 17م.

أما الفصل الأول: فتم التطرق فيه لمظاهر العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الجزائر ودولة السويد، من القرن 17م إلى القرن 19م، ومقسم إلى ثلاث مباحث، الاول تناولت فيه كل ما تعلق بمعاهدات السلام التي جمعت بين البلدين خلال تلك الفترة، وما تعلق بها من تمثيل دبلوماسي، وللقناصل وأماكن اقامتهم، المبحث الثاني، تم تخصيصه لجواز السفر الجزائري، كما تم التعرض للامتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوربية لا سيما السويد والجزائر، كما تناولت فيه التبادل التجاري لدولة السويد، أما المبحث الثالث، فتم تخصيصه للعلاقات العسكرية، حيث تم فيه ذكر المواجهات التي كانت بين البلدين وتطرقنا فيه أيضا لموضوع الاتاوات والهدايا وما نتج عنها وموضوع الأسرى.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن العلاقات التي جمعت بين الجزائر والاتحاد الدانماركي النرويجي من القرن 17م إلى القرن 19م.

فتم التطرق فيه للعلاقات التي جمعت بين الجزائر والاتحاد الدنماركي النرويجي حيث تم تقسيمه إلى عنصرين تمثلا في المعاهدات الجزائرية الدانونرويجية، بالإضافة إلى القناصل الدانورويجية ودورهم في الجزائر، المبحث الثاني تم تخصيصه للعلاقات الاقتصادية والتجارية التي تمت بين البلدين والدور الذي لعبه جواز السفر الجزائري في الاقتصاد الدانونرويجي، كما تحدثت عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاحاد الدانرويجي.

المبحث الثالث: الذي جاء بعنوان الصراع البحري الجزائري الدانونرويجي تعرضت فيه إلى الدور الذي لعبه نظام الاتاوات في النزاع الجزائري الدانرويجي وتعرضت فيه إلى أهم الحملات العسكرية التي قامت بين البلدين والتي نتج عنها العديد من الأسرى والمزيد من الاتاوات والضريبة، التي أثرت بشكل كبير على هذه الدول.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

احمد الشريف الزهار،مذكرات احمد الشريف الزهار ،تقديم احمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،1974.

- عبد الهادي رجائي سالم، العلاقات الجزائرية الاسكندنافية في الفترة العثمانية (1729-1792) رسالة ماجستير.
- إسماعيل توتة العلاقات الجزائرية مع دو بحر الشمال من القرن 17 إلى القرن 19م.
- Leos Muller: consuls corrairs and commerce the sxedeish consular service and long distance shipping.
- Leos Muller: swedish shipping in southern Europe and peace treates.
- Leos Muller swedish português and trade swedish consoler.

صعوبات البحث:

واجهتني العديد من الصعوبات في إنجاز هذا الموضوع والتي منها:

- قلة المصادر التي لها علاقة بالموضوع.
- أن معظم الوثائق والمراسلات والدراسات التي تنولت هذه المرحلة التاريخية مكتوبة باللغات الأجنبية وتتطلب جهودا لغوية لفهمها، وترجمتها.
- كما أن معظم الدراسات كانت تركز على العلاقة التي جمعت الجزائر مع الدول الأوربية الكبرى في حين أن التي تناولت هذا الموضوع محدودة.

وفي الأخير اتقدم بجزيل الشكر الى كل من قدم لي يد المساعدة من زملاء و اساتذة وأخص بالذكر الاستاذة المشرفة على جهودها المبذولة .

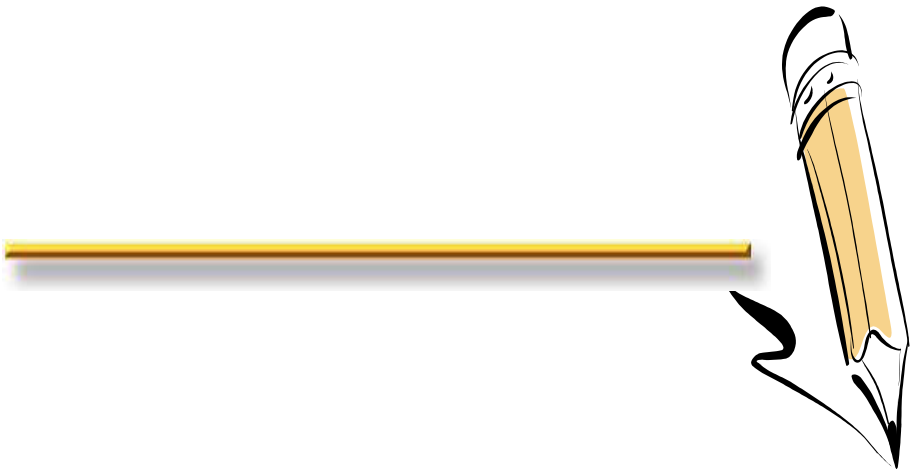

الفصل التمهيدي:

أوضاع الجزائر والدول الإسكندنافية خلال القرن 17م.

المبحث الأول: أوضاع الجزائر خلال القرن 17م.

أولا: الأوضاع السياسية:

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

المبحث الثاني: أوضاع الدول الاسكندنافية خلال القرن 17 م.

أولا: الأوضاع السياسية

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية :

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر والدول الإسكندنافية خلال القرن 17م.

المبحث الأول: أوضاع الجزائر خلال القرن 17م.

أولا: الأوضاع السياسية:

لم يستقر نظام الحكم العثماني في الجزائر على نمط موحد، بل كان يتغير تبعًا للتقلبات السياسية والأوضاع الداخلية في الإيالة، فمنذ أن أصبحت الجزائر جزءًا من الدولة العثمانية تعاقبت عليها أنماط مختلفة من الإدارة، بدأت بفترة حكم البايلربايات، التي تمثل ذروة النفوذ العثماني وازدهاره حتى سنة 1587م، وبعد هذا التاريخ اتجهت السلطات العثمانية في إسطنبول إلى تطبيق أنظمة إدارية جديدة هي نظام الباشاوات والأغوات والدايات.

- **فترة الباشوات (1587 -1659):**

قامت الدولة العثمانية بإلغاء نظام البايلرباي واستبداله بنظام الباشاوات، وذلك بعد أن رأت ضرورة إجراء تعديلات على أسلوب الحكم في الجزائر، وأصبح حكام الجزائر يعينون كباشوات يحكمون القطر بشكل مطلق مع تمتعهم بحرية كبيرة في إدارة شؤون البلاد رغم اعترافهم الإسمي بسيادة السلطان العثماني، بل إن بعضهم بدأ يطمع في تأسيس كيان مستقل يضم مناطق من المغرب الإسلامي[1]. وللحد من نفوذ الجيش الانكشاري، الذي كان معظمه من جنود الأناضول، حاول هؤلاء الولاة الاعتماد على قوات محلية من أبناء القبائل الجزائرية، سواء من العرب أو غيرهم. غير أن هذه الطموحات أثارت قلق الدولة العثمانية، التي رأت فيه تهديدًا لهيبتها، فقررت استبدال النظام القائم بنموذج جديد للحكم، يتمثل في نظام الباشاوات، وأُزيل بذلك لقب البايلرباي، ليُطلق على حاكم الجزائر لقب "باشا" بدلاً منه[2].

---

[1] هاشمي كوثر :محاضرات في مقياس تاريخ الجزائرالحديث ما بين القرن (16م-19م)، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس، تخصص تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي، قالمة، 2020، 2021، ص 28.

[2] بابة عائشة ،حساني مختار: الأوضاع السياسية في الجزائر في العصر العثماني (1519-1830)، م8، ع4، "**مجلة متون**"، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2017، ص 349.

تعاقب على حكم الجزائر عدد كبير من الباشوات في غضون واحد وسبعون سنة وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي التي طبعت تلك المرحلة، كان جميع هؤلاء الحكام من أصول يونانية وأناضولية، الأمر الذي جعلهم يواجهون صعوبات في فرض سلطتهم على البلاد، كما لم يتمكنوا من قيادة السكان المحليين بكفاءة، على عكس رياس البحر الذين سبقوهم في الحكم حيث كانوا يتمتعون بقدرة اكبر على السيطرة و التسيير[1]، كان هذا التغيير في نظام الحكم نتيجة لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية، أصبح تعيين الباشوات يتم مباشرة من إسطنبول ليحكموا الجزائر لفترات قصيرة لا تتجاوز عادة 3سنوات مما قلل من فرصهم في ترسيم الحكم وأدى إلى تدهور الأوضاع[2].

كانت الرغبة القوية في إحكام قبضة الدولة العثمانية على الجزائر ومنع أي حركة تمرد دافعًا أساسيًا وراء إدخال نظام الباشا غير أن النتائج لم تأتِ كما كان متوقعًا، إذ اتخذت الأحداث مسارًا مغايرًا، بدأ ديوان "الأوجاق" يعزز نفوذه تدريجيًا خلال هذه المرحلة، وسعى إلى التخلص من الهيمنة العثمانية بشكل متزايد، قام بعض الباشوات أمثال الباشا "خضر" بدعم فئة الرياس وتشجيعهم على تكثيف نشاط الغزو البحري، كما عمل على إنهاء الامتيازات التجارية التي كان يتمتع بها التجار الفرنسيون في مناطق مثل عنابة و القالة، حيث أمر بهدم مراكزهم التجارية هناك، واعتقال من أشتبه في تعاونهم أو ارتباطهم بأنشطة مشبوهة وذلك من أجل الحد من النفوذ الفرنسي في المنطقة[3].

[1] سفيان الصغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، مذكرة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص 33.

[2] عائشة غطاس وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها منشورات المركز الوطني، للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 48.

[3] المرجع نفسه، ص 51.

لم يستطع خلف خضر باشا أن يعالج الموقف كما تريد الدولة العثمانية، لأن الديوان قد عارض أوامر وتعاليم السلطان التي حملها إليه مبعوثه الخاص الأغا "مصطفى القابجي" القاضية بإعداد المركز الفرنسي وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين[1].

شهدت هذه المرحلة أحداثًا هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الخارجي بدأت بوادر التوتر مع السلطة المركزية العثمانية في الظهور، واستمر نشاط الجهاد البحري لا سيما ضد المصالح الفرنسية[2]. أما داخليًا فقد برزت حالة من الصراع بين فئتين رئيسيتين داخل السلطة طائفة الإنكشارية من جهة، وطائفة رياس البحر من جهة أخرى، في حين تعاظم نفوذ ديوان "الأوجاق"[3] وازدادت هيمنته على مجريات الأمور[4]. كما إندلعت في هذا العهد عدة انتفاضات داخلية ضد الحكم العثماني، انتشرت في مختلف مناطق البلاد من أبرزها ثورات "الكراغلة"[5]، ولم تخلُ هذه الفترة أيضًا من المواجهات بين السلطة المركزية وقلعة بني عباس التي شكلت تحديًا واضحًا لسيادتها[6]. كان بشاوات الجزائر مثل غيرهم من الباشوات العثمانيين يشترون مناصبهم بالمال وكان همهم الوحيد هو جمع الثروة بدل اهتمامهم بشؤون الرعية حيث أرهقوا السكان بالضرائب المرحلة والثقيلة مما أدى

---

[1] يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 38.

[3] **الأوجاق:** نعنى بها الموقد وهو المحور الذي تجتمع عليه الأسرة كما يطلق على المنزل وعلى الوحدات العسكرية الكبيرة من وحدات الجيش النظامي الانكشاري، أنظر: محمد مختار زغار: المصطلحات العسكرية في الجزائر خلال الفترة العثمانية من خلال مذكرات احمد شريف الزهار و كتاب الكلمات التركية و الفارسية في اللسان الجزائري لابن شنب ، مج 07، ع 01، "مجلة الدراسات التاريخية و العسكرية "،2025،ص 70.

[4] عائشة غطاس وآخريات، المرجع السابق، ص 51.

[5] **الكراغلة:** هم الفئة الناتجة عن زواج تركي بجزائرية ظهرو لأول مرة في مدينة تلمسان ، معسكر ، مستغانم ،قلعة بني راشد ،مازونة، مليانة ، المهدية ، القليعة بسكرة ، قسنطينة ،ويعود تاريخهم كفئة مستقلة ومتميزة تنافس العثمانين عل الامتيازات الى سنة 1596، انظر: حميد ايت حبوش: الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني ،ع 05،"مجلة الحوار المتوسطي "،ص 09.

[6] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 38.

إلى ظهور حركات تمردات محلية ضد السلطة المركزية مهدت لاحقا لإنهاء حكم الباشوات وتجريدهم من كل سلطة سنة 1659[1].

- **فترة الأغوات (1659 – 1671):**

دخلت الجزائر مرحلة جديدة عُرفت بمرحلة حكم الآغوات، وذلك بعد أن تولى "البوكباشي"[2] خليل زمام السلطة، إثر تمرد واسع قاده الإنكشارية ضد الحكم القائم، مما أدى إلى سلسلة من التحولات العميقة التي أضعفت النفوذ العثماني في الإيالة[3]. ومن أبرز هذه التغيرات أن منصب الآغا[4] أصبح مؤقتًا لا يتجاوز العامين، على أن يُعاد تقييم أدائه من قِبل ديوان الأوجاق، كما تم تقليص صلاحياته وتحديد مسؤولياته بشكل صارم، في محاولة لضبط النفوذ المتنامي وتوزيع السلطة داخل النظام الجديد وإيجاد نوع من التوازن داخل مختلف أجنحة المؤسسة العسكرية[5].

تعرضت الجزائر للعديد من الضغوطات من القوى الأوربية كالإنجليز والهولنديين والإسبان حيث كاد الأمر أن يتحول إلى تخالف أوربي ضد الجزائر[6]، بالإضافة إلى الثورات الداخلية التي أضعفت قوة البلاد بشكل أكبر وأدخلها في حالة من عدم الاستقرار و الفوضى

---

[1] محمد خير الدين فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 1969، ص ص 64،65.

[2] **البوكباشي:** هي رتبة عسكرية من رتب الجيش، وهي درجة سامية يتولى قيادة الحامية يساعده في ذلك أوضاباشي وباش بولداش وهم الذين يمثلون الديوان ويعتبرون قادة عسكريين وإداريين في نفس الوقت وعليهم أن يتفاهموا مع رؤساء المقاطعة لحماية مصالح المحلة والقيام بمهام الشرطة، تنفيذ القوانين يتمتعون بامتيازات منها عفويتهم في الديوان، أنظر: بوشيبة ذهبية: الجيش الانكشاري في إيالة الجزائر بين ثنائية المصادر المحلية والأجنبية، م8، ع4، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مولاي الطاهر، "مجلة متون"، سعيدة، 2007، ص 368.

[3] باية عائشة خساني مختار: المرجع السابق، ص 350.

[4] **الأغا:** مصطلح فارسي يعني السيد اعتمد الأتراك لدلالات متعددة وخاصة في المجال العسكري، أنظر: محمود عامر: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، "مجلة الدراسات التاريخية"، العددان 117–118، ثم التاريخ، جامعة دمشق، ص ص212–361.

[5] حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 135.

[6] جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11، 17م، ع 19، "مجلة الواحات للبحوث والدراسات"، غرداية، 2011، ص 147.

كما شهدت توتر لعلاقاتها الخارجية لاسيما مع فرنسا ذلك أن السلطات الجزائرية لم تكن لديها الرغبة في العيش في سلم مع الفرنسيين[1].

كان الجند ينتخبون كل شهرين بحسب أقدميتهم وإذا رغب أي أحد منهم بالاحتفاظ بالسلطة تعرض لثورة جنود أخريين ويتم قتله حيث أصبح القتل هو الأمراء الوحيد الذي يتم من خلاله تغيير الأغاوات لذا فإن هذا العهد تميز بإرادة الدماء والفوضى وعجز فيه الأغوات على تحقيق الاستقرار[2].

بدأت معالم ضعف نظام الأغوات تظهر منذ بداية استقراره، ففي أول فترة ولاية لخليل آغا، الذي كان يُعتبر أول من تولى هذا المنصب، رفض التخلي عن مهامه عندما انتهت فترة ولايته، هذا التمرد دفع طائفة الرياس وفريق "اليولداش"[3]. للثورة ضده ما أدى إلى إعدامه[4]. وبعد ذلك تم تعيين رمضان آغا خلفًا له، إلا أنه بدوره تعرض للاغتيال في أغسطس 1661م، وكان رمضان آغا قد تولى أيضًا مهمة بناء المسجد الجديد المشهور في الجزائر،ومن هنا أصبح من الواضح منذ بداية حكم الأغوات استحالة تطبيق هذا النظام الذي كان يعتمد على توزيع السلطة بشكل متساوٍ بين القادة العسكريين[5].

- **حكم الدايات (1671 -1830):**

في بداية فترة حكم الدايات، كان يتم انتخابهم من قبل طائفة الرياس التي استعادَت نفوذها بعد إلغاء نظام الأغوات. ورغم التغيير الكبير الذي شهدته السلطة في البلاد، استمر

---

[1] أمين محرز: الجزائر وعهد الآغاوات (1659-1671م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر، 2007-2008، ص 58.

[2] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص 67.

[3] **البولداش:** هي رتبة عسكرية حيث كان يطلق على الجندي باسم اليولداش بمعنى الرفيق، كان يتم الاتبان بهم من ازمير وفرمان إلى الجزائر. أنظر: شعباني بدر الدين: الجيش الجزائر خلال العهد العثماني، م2، ع4، "مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية"، جامعة قسنطينة، 2020، ص 139.

[4] إلهام القاسمي: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإسلامية جامعة درارية، أدرار، 2015-2016، ص 6.

[5] مبارك بن محمد هلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص 172.

السلطان العثماني في تعيين الباشاوات، لكنهم أصبحوا يشغلون هذا المنصب بشكل شرفي فقط، حيث تم تجريدهم من جميع صلاحياتهم وسلطاتهم الفعلية[1].

فكان هذا الوضع في صالح الانكشاريين الذين تمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم، فمنذ عام 1689م أصبح الدايات ينتخبون من الانكشاريين لمدى الحياة، تعاقب على حكم الجزائر ثمانية وعشرون دايا أولهم الحاج محمد باشا (1671_1682)[2].

عادة ما كان يتولى منصب الداي أحد الشخصيات البارزة في الدولة، مثل الخزناجي، الأغا، أو خوجة الخيل ومع ذلك لم تكن هذه القاعدة ثابتة، إذ كان بإمكان أي شخص من أفراد المجتمع الوصول إلى هذا المنصب، بغض النظر عن خلفيته أو موقعه في السلطة[3].

يعتبر علي آغا (1665–1671م) آخر حاكم عثماني يحمل لقب "آغا" في الجزائر، حيث تم اغتياله في سنة 1671م، مما شكل نهاية لنظام الأغوات الذي استمر من عام 1587م حتى 1671م ومع اغتياله بدأ عهد جديد بعد ثورة رياس البحر على الانكشارية عرف نظام الدايات ، وبهذا التحول دخلت الجزائر مرحلة جديدة تحت حكم العثمانيين وهي مرحلة نظام الدايات التي استمرت من عام 1671م حتى 1830[4].

اكسب هذا النظام الجديد السلطة حيوية سمحت بتجاوز الركود الذي عرفته الجزائر في عهد الباشوات والانسجام الذي بلغته في عهد الأغاوات عهد هيمنة ديوان الانكشارية [5].

منذ عام 1671م، بدأ الحاكم العثماني في الجزائر يُلقب بلقب "الداي"، وهو لقب شرفي يعكس فخر المنصب. الكلمة التركية "داي" تعني القائد أو "ألب" أي الخال. وكان أول من حصل على هذا اللقب هو محمد بكطاش. تجدر الإشارة إلى أن هذا اللقب لم يكن مقتصرًا

[1] آرزقي شويتام: في نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 22.

[2] درويش الشافعي: تاريخ الجزائر الحديث (القرن 16–19)، دروس موجهة إلى طلبة السنة الثانية تاريخ عام، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021–2022، ص 33.

[3] أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 22.

[4] إلهام القاسمي: المرجع السابق، ص 09.

[5] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1519–1830)، دار هومة للنشر والتوزيع، 2012، ص 139.

على الجزائر فقط بل كان يُطلق أيضًا على أمراء ولاية تونس، حيث قام سنان باشا بتنظيم الانكشارية في تونس، وجعل كل أمير منهم يُلقب بالداي وهو لقب يرمز إلى العظمة والهيبة[1].

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تأرجح وتدهور في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوربية كانجلترا وهولندا[2] خاصة فرنسا التي تميزت بنوع من التوتر لاسيما في عهد الداي حسين(1682-1683)حيث كانت أعمال القرصنة أحد أسباب هذا التوتر[3].

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

1. الزراعة:

شهدت الجزائر خلال القرن السابع عشر تطورًا ملحوظًا في القطاع الزراعي، الذي كان يعد المصدر الرئيسي لتأمين معيشة غالبية سكان الإيالة، ورغم هذا التطور فإن القطاع الزراعي تميز ببساطة الأساليب المستخدمة، حيث كانت التقنيات الفلاحية بدائية إلى حد كبير، وقد أثر ذلك بشكل مباشر على إنتاجية الأراضي وكميات المحاصيل التي تم الحصول عليها[4]. طرق الري كانت تعتمد على تحويل المياه من الأودية إلى الأراضي الزراعية باستخدام قنوات بدائية مما جعل الإنتاج الزراعي عرضة للجفاف والفيضانات[5]. وهذا راجع إلى أن السلطة العثمانية لم تعمل على تطوير الوسائل إلا بعد تراجع موارد القرصنة، إضافة إلى ذلك فإن الفلاحين كانوا يعيشون ظروفا صعبة ويواجهون تحديات في

[1] بابه عائشة، حساني مختار: المرجع السابق، ص 352.

[2] عبد الكريم شوقي: الوضع السياسي والعسكري في عهد الدايات العاديين بالجزائر (1671-1711م)، م7، ع2، "مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية"، جامعة الجزائر القاسم سعد الله، 2023، ص 31.

[3] صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 141،142.

[4] حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 134.

[5] رضوان شافو: نظرة حول تطور الأنشطة الاقتصادية في الجزائر في العهد العثماني، م1، ع1، "مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص ص 66،67.

الإنتاج والتخزين حيث كانوا يعملون مقابل مردود ضعيف ويتعاملون مع الجباة والسلطات الذين كانوا يفرضون عليهم الضرائب دون مراعاة لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي[1].

من حيث الإنتاج الزراعي فقد اختصت كل منطقة بنوع معين من المحاصيل الزراعية حسب ظروفها الطبيعية والمناخية[2]. كانت ملكية الأراضي في الجزائر تتنوع وفقًا لطبيعة الأرض ونوع الحيازة، ومن أبرز أنواع الملكية التي كانت سائدة: الملكية الخاصة، وملكية الدولة أو البايلك، بالإضافة إلى الأراضي المشاعة وملكية الأوقاف وأراضي الموات[3].

لم يقتصر النشاط الزراعي في الجزائر على الزراعة فحسب، بل كان القطاع الحيواني أيضًا من الأنشطة الأساسية التي مارسها سكان المناطق الريفية فقد كانت الثروة الحيوانية تعد ضرورية لتلبية احتياجاتهم اليومية، كما كانت تشكل عنصرًا مكملاً للنشاط الزراعي، سواء في المناطق الشمالية أو الجنوبية، حيث وفرت هذه الثروة الحيوانية كميات كبيرة من الصوف والوبر التي يتم استعمالها لصناعة الخيام والبرانس أو يتم تصديرها إلى الخارج[4].

2. الصناعة:

كانت الصناعة من الأنشطة البارزة التي مارسها المجتمع الجزائري في العهد العثماني، حيث كانت تشكل مكملًا أساسيًا للنشاط الزراعي، اعتمدت الصناعات بشكل رئيسي على الخامات الأولية المنتجة من الزراعة، مما جعل تنوع المواد الخام يؤدي إلى تنوع الإنتاج

[1] رضوان شافو،المرجع نفسه، ص 67.

[2] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 31.

[3] فاطمة الزهراء سيدهم: موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، ع13، دورية كان التاريخية، 2011، ص ص 24،23.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 60.

الصناعي، انتشرت مختلف الصناعات في كل من المدن والأرياف، حيث كانت الأسر الريفية تقوم بإنتاج معظم احتياجاتها الأساسية بأنفسها[1].

تميزت كل طائفة في الجزائر خلال العهد العثماني بممارسة حرفة معينة، وكان لكل طائفة أمين يتولى مسؤولية الإشراف على تلك الحرفة، كأمين الدباغين أمين البنائين أمين العطارين وغيرهم وهذا النظام كان قديم عرف من عهد الخلفاء الراشدين[2]، بالإضافة إلى جمع الضرائب و تنظيم عملية تصريف المنتجات وتحديد أسعار السلع، وكان الأمين بمثابة وكيل للطائفة ومسؤول عن تنظيم شؤونها الداخلية خصص لكل حرفة سوق أو شارع خاص بها، وتنوعت الحرف بين حياكة الزرابي والبرانس والحصير، بالإضافة إلى صناعة الألبسة، وصناعات أخرى مثلا لأدوات النحاسية، الشمع، الصباغة والدباغة[3]. فضلاً عن الصناعات الإستخراجية كاستخراج الملح والحديد وصناعة الأسلحة التي عرفت تطورا على أيدي المهاجرين الأندلسيين والتي عرفت انتشارا في كل من تلمسان وقسنطينة[4]، بالإضافة إلى مدن مثل عنابة، جيجل والعاصمة التي اشتهرت بصناعة السفن حيث كان النشاط البحري وعمليات الجهاد البحري عاملا محفزا لصناعتها وهي حرفة تولى تنفيذها في الغالب الأجانب أو الأسرى الأوربيين لذلك شهدت ضعفا[5].

3. التجارة:

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام، مما أتاح لها فرصًا واسعة في المجال التجاري، حيث تطل على واجهتين بحريتين، البحر المتوسط والبحر الأطلسي، كما أنها ترتبط بالصحراء الإفريقية. وتتميز الأنشطة الاقتصادية في الجزائر بتنوعها، حيث كان القطاع

---

[1] عقبة خيضر: النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين القرن 17 و 19، ع 6، "مجلة المعارف للبحوث والدراسات"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص 240، 241.

[2] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى غاية 1962)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 235.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص61،62.

[4] عقبة خيضر، المرجع السابق، ص ص 240،241.

[5] رضوان شافو، المرجع السابق، ص 69.

الزراعي يمثل العنصر الداعم للنشاط التجاري من خلال ما يقدمه من موارد زراعية أساسية، مما يعكس التكامل بين الفلاحة والتجارة.

ترسخت التجارة الجزائرية بداية في الأسواق الريفية، ثم تطورت لتتحول إلى مراكز تجارية محورية، حيث أصبحت المدن الكبرى مثل قسنطينة، وهران، الجزائر العاصمة، وقالمة، مراكز رئيسية للنشاط التجاري ساهم الموقع الاستراتيجي لهذه المدن كمقرات إدارية في استقرار جزء كبير من الجنود والتجار الأجانب، بالإضافة إلى ارتباطها بالداخل والخارج، مما ساعد في تعزيز التجارة وتوسيع انتشار الأسواق[1].

كانت المبادلات التجارية تتم بين الريف والمدينة وبين إقليم الهضاب وحتى الصحراء ونتيجة لذلك برزت مراكز تجارية وأسواق رئيسية مثلت نقطة إلتقاء وإتصال بين هذه المناطق[2]، هذا الاختلاف بين المناطق في الإنتاج الزراعي والصناعي كان هو السبب الأساسي الذي أدى إلى ازدهار التجارة، لعبت القبائل البدوية دورا مهما في تنظيم الأسواق السنوية وتبادل السلع كاللحوم والحبوب و الجلود أمثال أولاد سيدي الشيخ و أولاد نايل و النمامشة، وكان هناك أسواق رئيسية مثل سوق بني عباس وسوق وادي ميزاب بالإضافة إلى أسواق سور الغزلان وبلاد القبائل[3].

الجزائر عرفت نشاط تجاري كبير سواء مع الدول الأوروبية أو مع الدول المجاورة مثل تونس المغرب، مصر، إضافة إلى باب الوادي، تنقسم تجارة الجزائر إلى[4]:

أولا: التجارة الداخلية:

كانت المبادلات التجارية الداخلية في معظمها تعتمد على نظام المقايضة وهذا لأن النقود الذهبية لم تكن منتشرة بكثرة، تمثلت بشكل رئيسي في الأسواق الأسبوعية المحلية أو

[1] ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، المغرب)، من القرن العاشر إلى القرن التاسع، قسم التاريخ، جامعة الكويت، 2010، ص 38.

[2] رضوان شافوا، المرجع السابق، ص 71.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص339،340.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 38،39.

الجهوية، التي كانت أغلبها تقع في المناطق الريفية حيث لعبت دورا اقتصاديا واجتماعيا بارزا فإلى جانب كونها مركزا للبيع والشراء كانت أيضا فضاء للتفاعل والتواصل بين السكان، وساهمت في استقرار العلاقات بين القبائل المختلفة[1]. كانت الأنشطة التجارية تحت إشراف الدولة العثمانية التي استفادت منها كوسيلة لإخضاع القبائل الممتنعة من خلال فرض الضرائب[2].

خلال العهد العثماني كان لليهود دور بارز في الاقتصاد الجزائري استقر معظمهم في المدن الكبرى كقسنطينة وهران والجزائر، نشطوا في مجالات متعددة مثل الصناعة والتجارة والحرف تميزت بمهارتهم وتخصصهم في مهن لم تكن منتشرة بين السكان المحليين مثل صناعة الحلي والمطرزات والزجاج إلى جانب عملهم في سلك العملة وبعض الصناعات الدقيقة، كانوا وسطاء تجاريين مهرة إذ لعبوا دورا في ربط الجزائر بالأسواق الأوربية خاصة في تصدير المواد الفاخرة مثل التوابل والعطور[3].

برز اليهود في الجزائر بشكل كبير في المجال التجاري حيث كان لهم دور كبير في التعامل مع الأسواق المحلية والخارجية، وتميزوا بذكائهم وقدرته على استغلال الفرص حيث كانوا كوسطاء بين السكان والتجار الأجانب إلى درجة أن الأهالي اعتمدوا عليهم اعتمادا كليا لتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من متطلبات الحياة اليومية كالسكر والأقمشة التي عملوا على نقلها وإيصالها إليهم عن طريق الباعة المتجولين إلى أقصى المناطق النائية في الداخل[4].

---

[1] نصيرة نواصر: لمحات عن الوضع التجاري أواخر العهد العثماني في إيالة الجزائر، م6، ع2، "مجلة البحوث التاريخية"، جامعة غرداية، الجزائر، 2022، ص 494.

[2] رضوان شافو، المرجع السابق، ص 67.

[3] محمد دادة: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لليهود الجزائر في الفترة العثمانية، ع1،" مجلة العصور الجديدة"، وهران، 2013، ص 170.

[4] المرجع نفسه، ص ص 170،171.

ثانيا: التجارة الخارجية:

استطاع الأسطول الجزائري في العهد العثماني أن يفرض سيطرته في الحوض المتوسط وهو مايدل على قوة تجهيزات وموانئه المنتشرة في السواحل من الشرق إلى الغرب حيث تمكنت بذلك من السيطرة على المبدلات التجارية وطرقها البحرية، من أهم الموانئ نذكر على سبيل المثال ميناء المرسى الكبير في وهران، ترسوا فيه المئات من السفن بالإضافة إلى ميناء الجزائر، عنابة، وموانئ تجارية أخرى بارزة مثل تلمسان، القالة، جيجل ومستغانم وشرشال[1]. بعض هذه الموانئ كان يتولى الإشراف عليها الأجانب من خلال مؤسساتهم المختلفة التي من أهمها الشركة الملكية الإفريقية والهيئات التي خلفتها[2].

مثّلت الغنائم البحرية الجزء الأبرز من التجارة الخارجية للجزائر بين أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر. ففي الفترة ما بين عامي 1628و1634 نجحت البحرية الجزائرية في الاستيلاء على 80 سفينة فرنسية وأسر 133 شخصًا، حيث قُدرت قيمة الغنائم بحوالي 47,520,000 جنيه[3].

استندت الجزائر في تجارتها الخارجية على تصدير مجموعة من المنتجات المتنوعة مثل الحبوب، الزيتون، التمور، الأقمشة الصوفية والحريرية، بالإضافة إلى المرجان، البارود، وريش النعام. أما الواردات، فقد كانت تأتي في الغالب من الغنائم البحرية التي تم الحصول عليها، بالإضافة إلى الهدايا والإتاوات التي كانت تدفعها الدول الأوروبية، فضلاً عن العائدات الناتجة عن بيع العبيد وفدية الأسرى، كانت التجارة الخارجية تمتد إلى أوروبا عبر الموانئ، حيث كان الأجانب وعدد قليل من الجزائريين يتوسطون في العملية التجارية، في

[1] عز الدين بلعيدي: التجارة الجزائرية الخارجية أواخر العهد العثماني، م3، ع1، "تافزا مجلة الدراسات التاريخية والأثرية، تيبازة"، 2023م.

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 83

[3] ناصر الدين سعيدوني: صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحرية الجزائرية ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها، "مجلة الدراسات التاريخية"، جامعة الجزائر، 1997، ص 33.

المقابل كانت التجارة مع إفريقيا تعتمد على القوافل التي يقودها الأهالي، مدعومة أحيانًا من بعض أفراد الجالية اليهودية[1].

اعتمدت الدولة العثمانية بشكل كبير على اليهود في إدارة المبادلات التجارية بسبب خبرتهم بالأسواق الخارجية حيث سيطروا على شبكة واسعة من الوكلاء التجاريين امتدت من الجزائر إلى تونس والمشرق العربي وحتى أوربا[2].

عرفت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي و المتوسطي انتشارا واسعا في تجارة المرجان الذي أصبح يمثل موردا اقتصاديا وتجاريا هاما لإيالة الجزائر، وذلك نظرا للكم الهائل من هذه الثروة على الساحل، والتي سعت للاستفادة منه لاسيما في علاقتها الاقتصادية مع فرنسا والذي أصبح فيما بعد داعما للخزينة بمداخيل هامة وسلعة تجارية تصدر للخارج لذلك أولت الإيالة اهتماما بالغا بتجارة المرجان[3].

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 65.

[2] محمد دادة، المرجع السابق، ص 173.

[3] سمير مشوشة: الاختراق التجاري الفرنسي لاقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن 17م، و 18م، (صيد تجارة المرجان أنموذجا)، جامعة وهران، 2023، ص ص 224-228.

المبحث الثاني: أوضاع الدول الاسكندنافية خلال القرن 17 م.

أولا: الأوضاع السياسية

1. الدانمارك والنرويج:[1]

شهدت أوربا خلال القرن السابع عشر صراعا دينيا بين الكاثوليك والبروستانت حيث تصاعدت حدة هذا الصراع حتى اندلعت حرب الثلاثين سنة (1618-1648) التي بدأت دينية ثم تحولت إلى صراع سياسي أوربي واسع شاركت فيه كل من النمسا وإسبانيا وفرنسا بالإضافة إلى كل من السويد والدانمارك[2]، هذه الأخيرة التي دخلت في سلسلة من الحروب المستمرة ضد جيرانها لاسيما السويد التي كانت تسعى للسيطرة على بحر البلطيق والمنافذ البحرية الهامة في الدانمارك، والذي كانت تعتمد عليه في تجارتها وارتباط بالدول الأوربية لذا فإن أي تهديد للسيطرة على هذا البحر يعتبر تهديدا مباشرا لمصالحها[3].

في فترة الثلاثين عاما كان الأوربيون يترقبون المشهد بقلق حيث بدأ خطر الكاثوليكية يلوح في الأفق مما دفع بعض الملوك ومنهم "كريستيان الرابع" ملك الدانمارك إلى اتخاذ مواقف دفاعية بهدف حماية نفوذه في إقليم "هولتشاين" وغيرها من الأقاليم في الشمال الألماني خاصة أن هذه الأقاليم كانت تضم مصالح دانماركية حيوية، لقد استثمر كريستيان

---

[1] **الدنمارك – النرويج (الدانونرويجية):** في أواخر العصر الوسيط دار صراع بين الدول الثلاث الدنمارك، السويد، النرويج حول من سيحكم الشمال الأوربي، حيث أدى هذا الصراع إلى توقيع اتفاقية سنة 1397م، سميت باتحاد "الكالمار"، وبذلك أصبحت هذه الدول متحدة مع بعضها مشكلة دولة واحدة، حيث ظلت النرويج خاضعة لملوك الدانمارك في حين أن السويد خرجت من هذا الاتحاد، أنظر: إسماعيل توتة: علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال من القرن 17 إلى القرن 19م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص الدور الحضاري للجزائر في العصور الوسطى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي، بونعامة، خميس مليانة، 2020، 2021، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص ص 19،20.

[3] أحمد بوناجي، السعدي هبال: علاقات الجزائر بدول شمال أوربا خلال العهد العثماني، ق17م، إلى القرن 19م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2023-2024م، ص 17.

الرابع هذه الأوضاع السياسية والدينية ليظهر نفسه حاميا للبروستانتينية ساعيا في ذات الوقت إلى تعزيز مصالحه الإقليمية ومكانة بلاده على الساحة الأوربية[1].

شارك الدانمارك في حرب "الثلاثين عاما"[2] بعد أن قرر ملكها كريستيان الرابع الانضمام إلى النزاع استجابة للتوترات السياسية والدينية في أوربا في ذلك الوقت لطلب البروستانت في عام 1625، مدفوعا برغباته وتحقيقا لبعض المكاسب المادية في شمال ألمانيا[3]، خصوصا أن الإمبراطور" فرديناند الثاني" كان متحمسا بشكل كبير للقضاء على البروستانتينية في جميع أنحاء الإمبراطورية، مما دفع كريستيان الرابع إلى الإمبراطور في الحرب، لكنه هزم من القوات الكاثوليكية بقيادة "تيلي" وفقد السيطرة على بعض الأراضي لاحقا كما شارك ملك السويد "كارل العاشر" الذي حقق انتصارات على الدانمارك مما أجبرها على التراجع بعد احتلال السويد لعدة مدن[4].

مع هزيمة الدانمارك في حرب الثلاثين عاما تعرضت البلاد لاستنزاف كبير في قوتها الاقتصادية والعسكرية، مما أدى إلى ضعف حكومتها وتقليص دورها على الساحة الدولية، وبذلك تغيرت نظرة الحكومات الأوربية تجاه الدانمارك التي كانت تعتبر القوة الشمالية المهيمنة. ومع تراجع الدانمارك أصبح الطريق ممهدا أمام السويد لتوسيع سيطرتها على بحر البلطيق وبدء صعودها كقوة عظمى[5].

---

[1] ليليا حنيش: حرب الثلاثين سنة في أوربا (1618-1648)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2023-2024، ص 50.

[2] **حرب الثلاثين سنة:** عاشت أوربا أزمة خطيرة استمرت مدة 30 سنة وحربا قاسية اشتركت بينها دول أوربا الوسطى والشمالية بدأت هذه الحرب في ألمانيا حيث قام البروستانت في ألمانيا بثورة ضد الامبراطور الكاثوليكي وأطماع الأسرة الحاكمة في النمسا سرعان ما تحولت إلى حرب أوربية شاركتبينها العديد من الدول إلى جانب النمسا وألمانيا مثل الدانمارك والسويد وإسبانيا وفرنسا، هولندا. أنظر: ميلاد المقرجي: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1453-1848)، ط1، منشورات دار قاز يونس، بنغازي، 1996م، ص 133.

[3] نفسه، ص 72.

[4] إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 20.

[5] عبد الهادي رجائي سالم: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية في الفترة العثمانية (1729-1792م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائرية، أبو القاسم سعد الله، 2014م، ص ص 55،56.

سرعان ما اندلعت حرب جديدة بين الدانمارك والسويد عام 1675حيث استخدمت الدانمارك أساليب هجومية جديدة ونجحت قواتها في استعادة بعض المواقع الإستراتيجية مثل "غوتلاند"و "اولاند"، وتمكنت من التصدي لهجمات الأسطول السويدي، كما تمكنت القوات الدانماركية من التوغل مجددا واحتلت مدن مثل سويدية مثل "سكانيا" إلى أن تم طرد الجيش الدانماركي بقيادة الملك تشارلز الحادي عشر عام 1679، حيث أجبرت الدانمارك على توقيع معاهدة السلام في مدينة "لاندسكورت" وإنهاء الحرب [1].

في عهد الملك "فريدريك الرابع " (1699–1730) شاركت الدانمارك مجدا في الحروب الأوربية مثل حرب الشمال الكبرى التي شهدت تحالفا مع كل من روسيا وبولندا ضد السويد، رغم خسارة الدانمارك لبعض المعارك إلا أن وفاة ملك السويد عام 1718 غيرت موازين القوى مما أتاح للدانمارك توقيع اتفاقيات استعادت بموجبها بعضا من أراضيها مثل هولتشاين، وتعهدت بموجبه السويد بعدم التدخل نهائيا في الشؤون الدانماركية[2].

2. السويد:

في القرن السابع عشر، كانت السويد تعد من أبرز القوى الأوروبية وأقوى مملكة في شمال القارة، مما مكنها من أن تلعب دورًا حيويًا في معظم القضايا التي شهدتها أوروبا خلال تلك الفترة. فقد بدأت السويد بمشاركتها في حرب الثلاثين عامًا، التي كانت أحد أبرز الصراعات التي أنهكت القارة الأوروبية[3].

بدأت السويد في لعب هذا الدور الحاسم عندما تدخل الملك جوستاف أدولف، الذي كان دافعه الرئيسي هو محاولة إنقاذ البروتستانت الذين تعرضوا للاضطهاد والتهجير من الأراضي الألمانية[4]، بالإضافة إلى ذلك كان الملك جوستاف أدولف غاضبًا من محاولات

[1] إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص ص 20،21.

[2] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص 56.

[3] المرجع نفسه، ص 46.

[4] أشرف صالح محمد السيد: أصول التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، ط1، دار ناشرين للنشر الالكتروني، الكويت، 2009، ص 143.

الإمبراطور" فرديناند الثاني" السيطرة على بحر البلطيق، وهو ما اعتبره جوستاف منطقة نفوذ سويدية، فلا قيمة لهاته السيطرة إذا نجح الكاثوليك في استرجاع سيطرتهم على كل ألمانيا وعبروا البلطيق وغزو السويد، لذا أسرع "غوستاف" إلى غزو ألمانيا قبل أن تقوم بغزوه[1] بعد وفاة أدولف في معركة "لوتزن" في نوفمبر 1632 استمرت السويد في زيادة قوتها تحت حكم الملوك اللاحقين حيث وسعت من طموحاتها للسيطرة على بحر البلطيق وذلك بفضل المساعدات المالية الفرنسية وهو ما منحها نفوذا واسعا في المنطقة[2]. خاصة بعد تراجع الكاثوليك حيث قامت بحروبها المتتالية ضد أعدائها الطبيعيين الدانمارك وبولندا وروسيا، وتوجت هذه الحروب بتوقيع السويد لمعاهدات ضمنت لملكها كارل العاشر مكانته كأقوى حاكم في شمال أوروبا، ليصبح بحر البلطيق بذلك بحيرة سويدية لا ينازعها عليها أحد[3].

انتهت حرب الثلاثين عاما بتوقيع معاهدة "واستفاليا"[4]سنة 1648 حيث خرجت الدانمارك بمكانة اقل مما كانت عليه سابقا، فقد ضعفت قوتها العسكرية وتراجع دورها السياسي في شمال أوربا وادي ذلك إلى صعود السويد كقوة عظمى مهيمنة في المنطقة[5]. مما دفع الدانمارك لاحقا للدخول في مواجهات جديدة لمحاولة استعادة نفوذها وهيبتها العسكرية حيث دخلت في حرب مع السويد عام 1675م لكن رغم بعض النجاحات لم تستطع الدانمارك استعادة كافة أراضيها التي خسرتها[6].

---

[1] عمر عبد العزيز: التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000م، ص 221.

[2] ميلاد المقرجي، المرجع السابق، ص 139.

[3] عبد الهادي رجائي، المرجع السابق، ص ص 46،47.

[4] **معاهدة واستفاليا 1648**: تعرف أيضا بمعاهدة مونستر أو معاهدة أو سنابروك تم توقيعها في مونستر واستفاليا بألمانيا، أنهى هذا الصلح حرب الثلاثين عاما (1618-1648م)، انتهت المعاهدة بتوقيع، اتفاقيتين الأولى بين الامبراطوري الروماني وملك فرنسا وكان الهدف من هذه المعاهدة تسوية النزاعات بشكل عام والنزاعات الدينية بشكل خاص تعهد ملك السويد وفرنسا بضمان شروط هذه المعاهد انظر ايمان بن عامر: معاهدة واستفاليا 1648،الموسوعة السياسية ،2022،نشر في 07-03-2022.

[5] زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 261.

[6] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص ص 55،56.

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية :

1- الدانمارك – النرويج:

شهدت الدانمارك في النصف الأول من القرن السابع عشر ضعفا اقتصاديا واضحا يعود إلى تأخر صناعة السفن في الدانمارك وغياب التفكير التجاري لدى الساسة الدنماركيين. حيث لم يحدث أي تغيير في تجارتها إلا في العقد الأخير من نفس القرن، وكان ذلك نتيجة لتمسك مملكة الدنمارك وجارتها السويد بالحياد بينما كانت بقية دول أوروبا مشغولة في الحروب التي اجتاحت القارة، وعلى عكس السويد لم تتمكن مملكة الدانمارك من منافسة السفن الهولندية، الإنجليزية، أو حتى الألمانية خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، ولم تكن الحروب الكثيرة التي خاضتها الدانمارك السبب الرئيسي وراء هذا الضعف التجاري[1].

منذ القرن السابع عشر، أصبحت "كوبنهاغن" أكبر مدينة في الدانمارك، وكانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، حيث كان أكثر من 75% من السكان يعملون في الزراعة. اعتمد الفلاحون بشكل كبير على الأدوات المصنوعة من الخشب، وكانت المحاصيل الرئيسية تشمل الشوفان، الشعير، والبقوليات. أما الثروة الحيوانية، فكانت تتركز في جنوب البلاد، حيث كانت أعدادها محدودة، ومعظمها كان مخصصًا للتصدير إلى ألمانيا[2].

2-السويد:

في النصف الأول من القرن السابع عشر واجهت السويد ارتفاعا في تكاليف النقل وذلك بسبب هيمنة الهولنديين على تجارة الشحن مما دفع السويد إلى تبني سياسة بحرية مستقلة تمثلت في بناء أسطول تجاري خاص بها يربطها بجنوب أوربا لتامين حاجاتها من المواد

[1] Magnus ressel: " the morth European way of ransoming ecploration into an knoun dimesion of the early modern, welfare state" in historical social research N134, 2010, p p 132،133.

[2] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص ص 26،27.

الأساسية خاصة الملح[1]. نتيجة لهذه السياسة الجديدة أصبحت التجارة في النصف الثاني من القرن السابع عشر أكثر استقرارًا مع دول جنوب أوروبا، بدأ الأسطول السويدي يبحر إلى البرتغال محملاً بقضبان الحديد، الأخشاب، القطران، الزفت والأسلحة، بينما كان يعود محملاً بالملح. حيث بلغ عدد السفن السويدية الكبرى في تلك الفترة حوالي 20 سفينة[2].

مع نهاية القرن السابع عشر ومع تزايد ارتفاع سعار الملح البرتغالي بنسبة 265% بسبب قرار ملكي، اضطر التجار السويديون إلى البحث عن مصادر بديلة وأرخص للملح في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث وصلوا إلى مينائي إيبيزا ولاماتا الإسبانيين، بالإضافة إلى الموانئ الإيطالية، مما أدخلهم في تنافس مباشر مع القوى الاستعمارية الكبرى للسيطرة على طرق التجارة في المتوسط [3].

[1] Leos Muller swedish português and trade consoler service (1700-1800) in bookthe Articulation of portuguese salt to world circuits an new consumtion trends publishes, institude of modern history wniersity of porto, p94.

[2] Leos Muller: swedish shipping in souttern Erope and peace treates with north African state, anccomomic security perspective in listorical social research (N134) vol 35, 2010, p 191.

[3] أحمد بوناجي، السعدي هبال،المرجع السابق، ص 19.

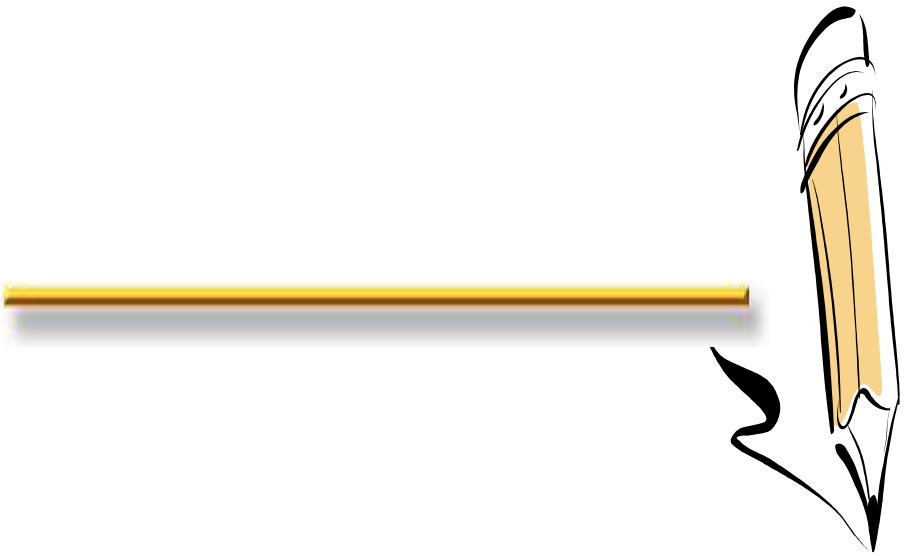

الفصل الأول:

العلاقات الجزائرية السويدية من القرن 17 إلى القرن 19.

المبحث الأول: العلاقات السياسية.

أولا: المعاهدات الجزائرية السويدية:

ثانيا: التمثيل القنصلي

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية

أولا: جواز السفر الجزائري

ثانيا: الامتيازات التجارية

ثالثا: المبادلات التجارية

المبحث الثالث: العلاقات العسكرية

أولا: المواجهات الجزائرية السويدية

ثانيا: الاتاوات و الهدايا

ثالثا: الأسرى

الفصل الأول: العلاقات الجزائرية السويدية من القرن 17 إلى القرن 19.

المبحث الأول: العلاقات السياسية.

أولا: المعاهدات الجزائرية السويدية:

1. معاهدة 1729م:

شهد البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السابع عشر تغيرات كبيرة منها دخول العديد من دول شمال أوربا هذا العالم المليء بالعنف والحروب مثل الصراع الذي كان قائما بين الإمبراطورية الاسبانية والعثمانية، وبعد تحرير عدد من هذه الدول من السيطرة الاسبانية تمكنوا من دخول عالم البحر الأبيض المتوسط نظرا للموقع التجاري الهام من أجل دعم الأنشطة الاقتصادية في تلك المنطقة، لكن ذلك لم يكن سهلا ذلك أن هذه الدول واجهتها هجمات تهديدات لسفنها من القراصنة الجزائريين الذين مثلوا قوة بحرية كبيرة لعبت دورا مهما على الساحة الدولية لاسيما في البحر المتوسط، حيث كانوا يطالبون السفن بفدية باهظة في ظل عدم وجود اتفاقيات معها تضمن حرية ملاحتها في المتوسط.[1]

في أواخر القرن السابع عشر عرفت التجارة الأوربية لاسيما السويد استقرار كبيرا لتجارتها حيث كانت معظمها متجها نحو البرتغال، محملة بضائع مختلفة كالخشب والزفت والحديد وتعود محملة بالملح البرتغالي، لكن مع ارتفاع أسعاره غيرت السويد من وجهتها التجارية نحو سواحل البخر المتوسط[2]، من أجل البحث عن موارد رخيصة للملح بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها المختلفة. [3]

لكن ونظرا لعدم وجود أي معاهدات مع الدول المغاربية جعلهم ذلك عرضة للهجمات والأسر من طرف رياس البحر الجزائريين[4] لجأت السويد في بادئ الأمر إلى استعمال القوة

---

[1] إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

[3] عبد الهادي رجائي سالم: المرجع السابق، ص ص 26، 27.

[4] Leos Muller: consuls coursairs and commerce the swedish consular and long distantace shipping 1720-1815, elanders gotab, stockholm, sweden, 2004, p 150.

لحماية تجارتها غير انها رأت أن ذلك غير مجدي، حيث وجدت أن دفع الفدية والضريبة هو الحل الاقل تكلفة لها من أجل تفادي المزيد من الخسائر خاصة بعد الضعف الكبير الذي غرفته في حرب الشمال الكبرى حيث رأت بأن التفاوض والتوصل إلى اتفاق مع الجزائر هو الحل خاصة بعد تضرر مصالحها لوقت طويل بسبب تهديدات القرصنة البحرية. [1]

شكلت المعاهدات المبرمة بين الجزائر والدول الأوربية وسيلة من الوسائل الأساسية لتنظيم العلاقات بين الطرفين خاصة في حالات التوتر أو الحرب، تضمنت هذه الاتفاقيات بنود تنص على وقف الاعتداءات والهجمات البحرية الجزائرية وضمان حرية الملاحة والتجارة، اضافة الى تحرير الاسرى كما كانت الجزائر أيضا تفرض على الدول الأوربية اتاوات سنوية مقابل حماية سفنها، بلغ عدد المعاهدات حوالي 34معاهدة منها 18معاهدة مع بريطانيا و11مع هولندا، السويد معاهدتان والدانمارك معاهدتان وهامبرغ معاهدة واحدة، ومع ذلك فإن معظم المعاهدات لم يتم تطبيقها خاصة حين تعجز الدول عن دفع ماعليها من فدية وهو ما أدى في الكثير من الأحيان إلى فشل الجهود الدبلوماسية وعودة حالة التوتر بين الطرفين.[2]

كانت الدول الاوربية تسعى دائما لعقد علاقات سلمية مع الجزائر ظنا منها ان العداء معها يكون دائما كارثيا، بالنسبة للسويد كانت العلاقات معها أكثر نجاحا حيث سعت لتوقيع اتفاقيات دائمة مع الجزائر وضمان حسن نواياها مما ساعد على بناء علاقة مستقرة بين الطرفين، في المقابل لم تكن الجزائر تولي أهمية كبيرة لعقد اتفاقيات مع السويد معتبرة انها دون فائدة كبرى مقارنة بعلاقتنا مع باقي الدول الأوربية.[3]

تُعد مملكة السويد خامس دولة أوروبية تبرم معاهدة سلام وتجارة مع الجزائر حيث سبقتها إلى ذلك كل من فرنسا في عام 1619 وهولندا وإنجلترا سنة1622 ثم الدانمارك سنة 1746م، وبما ان الدولة العثمانية كانت في اوج قوتها فقد سعت الدول الاوربية الى التفاهم

[1] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص 76.

[2] إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 49.

[3] بن حادة مصطفى: قراءة في العلاقات الجزائرية الاوربية من خلال القنصل شارل فليب فالبير، م2، ع1،" مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية"، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019م، ص 350.

مع الجزائر لعقد اتفاقيات تجنبها المواجهة المباشرة وما قد ينجم عنها من خسائر، كما حصل لاحقا مع الولايات المتحدة الامريكية في عام 1795[1]، كان للسويد العديد من المحاولات لعقد اتفاق مع الجزائر الأولى سنة 1668م والثانية في العام الذي بعده 1669م، إلا أن كلا المحاولتين باءت بالفشل وذلك بسبب تعقيدات التفاوض وصعوبة التوصل إلى اتفاق مشترك بين الطرفين.[2]

رغم الإخفاقات السابقة واصلت السويد مساعيها للتقرب من الجزائر والتوصل إلى تفاهم مشترك، فبادرت بمحاولة ثالثة تُعد الأولى خلال القرن الثامن عشر، وذلك من خلال قنصلها في مدينة ليفورنو بول"لوخنر" حيث تقدم هذا الأخير باقتراح إلى غرفة التجارة السويدية لتمثيلها في مفاوضات محتملة مع الإيالات المغاربية بشأن قضايا الأسرى والسفن المحتجزة. حيث لقي هذا المقترح استجابة إيجابية من الغرفة التجارية، ليباشر القنصل فعليًا عام 1722م محادثات سلام مع دول المغرب العربي، وعلى رأسها الجزائر باعتبارها القوة الأبرز في المنطقة آنذاك[3]، بعد اربع سنوات وتحديدًا في عام 1726م وجّه القنصل بول لوخنر رسالة إلى السلطات السويدية يُبلغهم فيها بأن الإيالات المغاربية قد أبدت اهتماما للتوصل إلى اتفاق مع السويد على أن يكون ذلك لعدد محدود من السنوات، وعدد محدد من السفن سنويا، هذه المفاوضات لم تُكلَّل بالنجاح بسبب ان تكلفة التفاوض كانت باهظة الثمن إضافة إلى فقدان القنصل لوخنر مصداقيته بعد اكتشاف تورطه في اختلاس أموال من صندوق القوافل المخصص لإطلاق سراح الأسرى السويديين في شمال افريقيا، وهو ما دفع السلطات السويدية إلى سحب الثقة منه. حيث تم استبداله و تعيين جورج لوجي(George Logie)

[1] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص 75.

[2] عبد القادر فكاير: العلاقات الجزائرية الأوربية 2، العلاقات الجزائرية السويدية، السداسي الثالث، محاضرة مقدمة للسنة الثانية ماستر 2، ص 03.

[3] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص 75.

لمواصلة مسار التفاوض، قبل أن يُعفى لوخنر رسميًا من مهامه ويخسر تعيينه القنصلي في يناير 1727م.[1]

بعد استقرار القنصل جورج لوجي في ليفورنو واستلامه لمهامه باشر مفاوضات مع الداي "عبدي باشا" من أجل عقد معاهدة سلام بين الجزائر والسويد حيث ارسل رسالة إلى أمير البحر في مرسيليا "فون اوتفال" يخبره فيها بأن كل الظروف مواتية لعقد السلم مع الجزائر وانه في حال موافقته على ذلك أن يرسل إليه رسالة لكي يعرضها على الداي عبدي باشا في الجزائر كما أصر عليه أن يبعث بعض الهدايا لكي يقدمها للداي، وبالفعل في 6اوت 1728 استلم القنصل جورج لوجي رسالة من ملك السويد والتي يقترح من خلالها تأسيس علاقة سلمية بين الجزائر والسويد، حيث قام على اثرها الداي باستدعاء الديوان وبعد عدة محاولات تم الاتفاق عقد المعاهدة بين الملك السويدي "فريدريك الأول " والداي "عبدي باشا" في 15 أفريل 1729م.[2] (انظر :الملحق رقم 01).

يعود السبب الذي دفع بالسويد إلى عقد معاهدة سلم وصداقة مع الجزائر إلى إقرار الدستور السويدي قانون الملاحة عام 1724م، من أجل تنظيم الأنشطة التجارية بالإضافة إلى رغبة السويد في تطوير اساطيلها وفتحها خطوط تجارية إلى المياه الدافئة حيث لم تتغير دوافعها وبقيت هي نفسها منذ أواخر القرن 17م.[3]

بعد عدة محاولات فاشلة توصلت مملكة السويد لعقد معاهدة سلام وتجارة مع الجزائر في 15افريل 1729م في عهد الداي محمد عبدي (1724-1732) وملك السويد فريدريك الاول (1676-1751) حيث ضمت 22 مادة والتي من بينها تعيين اول قنصل يقدم اوراق اعتماده إلى الجزائر سنة 1730م. ساعد على ذلك وساطة الدولة العثمانية التي كانت في

[1] Leos muller: consuls cousairs and commerce op cit, 2004, p119.

[2] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص ص 80،81.

[3] عبد الهادي رجائي سالم، وأمينة حمودي: معاهدات السلام بين مملكتي السويد والدانمارك وإيالة الجزائر، ودورها في تطوير التجارة الاسكندنافية في المتوسط، 1728، 1830م، حادثة الجزائر2، "المجلة الجزائرية للدراسات"، م4، ج1، الجزائر، 2021م، ص ص 201،202.

حلف مع السويد في بداية القرن 18م ضد عدوها المشترك روسيا كما ساعدت هذه الوساطة السويد على التوسع التجاري في البحر المتوسط، خاصة بعد ضغطها على الايالات المغاربية المتبقية واجبارها على عقد معاهدات مع السويد.[1]

نصّت هذه المعاهدة على أن تدفع السويد ضريبة سنوية، كما قامت الحكومة السويدية بتقديم هدية تتمثل في 40 مدفعًا، 800 سيف، 1600 كرة مدفع، بالإضافة إلى صواري ومراسي، بلغت قيمتها الإجمالية 21.000 ريكس دولار[2] إقرار السلم والصداقة بين الجزائر والسويد، إيقاف أعمال القرصنة، ضمان حرية المعاملات التجارية مع إعفاء السلع الخاصة بضاعة الاسلحة و الاسلحة الجاهزة من الرسوم الجمركية، كما نصت أيضا على تسهيل عملية فدية الأسرى السويديين في الجزائر، كما منحت هذه المعاهدة القنصل السويدي حق الفصل في النزاعات التي تنشب بين مواطنيه في الجزائر.[3]

2. معاهدة 1792م:

بعد عقد المعاهدة الأولى بين الجزائر والسويد سنة 1729م استمرت العلاقة بين الطرفين على أحسن حال طيلة فترات القرن 18م، وبقي البلدين في حالة من السلم والصداقة طيلة فترات هذا القرن، غير انه وفي ثمانينات وتسعينات القرن 18م بدأت العلاقات بين الطرفين في التأزم شهدت حالة من التوتر خاصة في سنة 1789م، ولعل السبب الذي منع الجزائر من عدم إعلانها الحرب على السويد هو الاتفاق والتحالف الذي كان يجمع السويد بالدولة العثمانية[4] لكن ومع وفاة الداي محمد عثمان باشا سنة 1791م واستخلافه بالداي حسن باشا (1791-1798) أعلن هذا الأخير الحرب على السويد في نفس السنة التي تولى فيها الحكم وعمل على نقض المعاهدة بينه وبين السويد بدون اي سبب . وهو ما ذكره

[1] عبد الهادي رجائي سالم، أمينة حمودي، المرجع السابق، ص 201.

[2] Fatma maameri: ottoman algeria i, western diploma history with special emphaisise on relation with the united state of america (1776-1816) these de dectorate d'etat, university of mentori de Constantine, 2008, p 139.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 155.

[4] Torbjorn Odegaard, Une paix et amitié perpétuelle, SINAS, Fredrikstad, 2013, P 16.

احمد الشريف الزهار في مذكرات حيث قال إن هذا الداي تصيبه الحمقى حتى يفعل امورا في غير محلها حيث أمر بتجهيز السفن الحربية للقيام بعملية الغزو وعين عليها القبطان الحاج محمد وخرجت بعد ذلك للقيام بالغزو في المحيط الأطلسي وبعد أربعة أيام من ذلك التقت مع السفن السويدية ودارت بينهما معركة.[1]

قام الداي حسن باشا بإعطاء القنصل السويدي "هنريك براندل" مهلة ستة أيام لمغادرة الجزائر باتجاه لبفورنو، وهو مادفعه إلى التصرف بسرعة وقام بإبلاغ جميع القناصل السويديين في المنطقة بإعلان الحرب الجزائرية على السويد، كما قام القنصل السويدي روبرت اندرسون في منطقة جبل طارق بإرسال سفينة تبحر في مضيق جبل طارق لتحرير السفن السويدية من خطر القراصنة الجزائريين، ونتيجة لتحذيرات هذا القنصل لم يتمكن الجزائريون من اسر ولو سفينة واحدة.[2]

في سنة 1792 تم إعفاء القنصل السويدي من مهامه بعد فقدانه ثقة المسؤولين الجزائريين وعين محله القنصل "ماتياس سيولدبراند".وكانت اولى مهامه هي قيامه بعقد معاهدة سلمية مع الجزائر في أسرع وقت ممكن، وعلى أثر ذلك جرت عدة مفاوضات بينه وبين الداي حسن باشا واتفقوا على مجموعة من الشروط التي قبلها القنصل السويدي، حيث دفعت السويد 175 الف ركس دولار من أموال وعتاد، ليتم بعد ذلك عقد معاهدة سلام وتجارة ثانية بين مملكة السويد والجزائر في عهد الملك" غوستاف ادولف الرابع " والداي حسن في 25 ماي 1792م حيث كانت بمثابة تجديد لمعاهدة 1729 م . مع تغيير في بعض البنود لاسيما المادة 14.[3]

نصّت هذه المعاهدة أنه يجب على السلطات الجزائرية استقبال ومساعدة أي مركب سويدي يدخل الموانئ الجزائرية. كما أضافت المعاهدة بندًا أخر ينص على أنه يحق للداي

---

[1] أحمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار، تقديم: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص ص 52-60.

[2] Leos Muller, consuls coursairs and commerce..., op, cit p p 126،127.

[3] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص ص102،103.

أو لرعاياه استئجار أي مركب ربانه سويدي من الموانئ العثمانية، بشرط ألا يكون المركب مشغولًا، على أن لا يطالب الداي الربان أجرًا أعلى من الذي تطلبه الدول الأخرى عادة. بالإضافة إلى بعض التعديلات الخاصة بالضرائب المفروضة على السويد، على أن تدفع كل سنة بدل أن كانت تدفع كل سنتين.[1]

رغم هذه المعاهدة الموقعة بين الجزائر والسويد استمرت العلاقة بينهما في التأزم والتوتر طيلة فترة التسعينات، حيث استمر الداي في الضغط على السويد ومطالبتها بدفع اتاوات اضافية لصالح الجزائر، واستمر الحال على ماهو عليه إلى غاية سنة 1814م أين قامت الجزائر بإعلان الحرب على السويد مستغلة انسحاب القوية الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت من البحر المتوسط، حيث تكمن رياس البحر الجزائريين من اسر 7سفن سويدية قدرت حمولتها ب500 دولار، بقيت هذه السفن مصادرة إلى غاية قيامها بدفع الجزية السنوية المترتبة عليها، حيث تم بعد ذلك توقيع معاهدة جديدة في نفس السنة (1814) بين الجزائر والسويد.[2]

ثانيا: التمثيل القنصلي:

من بين القرارات لمعاهدة 1792م الموقعة بين الجزائر والسويد هي تسهيل عملية فدية الأسرى السويديين المحتجزين في الجزائر، بالإضافة إلى منح القنصل السويدي الحق في الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين رعاياه. إلا أن أبرز هذه القرارات كان تأسيس قنصلية سويدية في الجزائر تحت إشراف قنصل مختص يتولى إدارة شؤون السويديين في البلاد، ويعمل على حماية مصالح المملكة السويدية[3] كان هدف القنصلية الأساسي هو تسهيل حركة التجارة بين حكومة الدولة المعتمدة والموانئ في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى تزويد حكومتها بمعلومات هامة حول الإمكانات الاقتصادية والأوضاع السياسية في المنطقة

[1] المرجع نفسه، ص 103.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 5.

[3] Östlund, Joachim. “Swedes in Barbary Captivity: The Political Culture of Human Security, CIRCA 1660 – 1760, Historical Social Research. vol. 35, no. (2010), p 156.

المستقبلة[1]، وبالفعل تم إنشاء قنصلية سويدية في الجزائر حيث تم تعيين جورج لوجي كأول قنصل سنة 1730م والذي استمر في وظيفته حتى سنة 1736م ثم غادر بعد ذلك إلى كل من تونس وطرابلس بعد الأوامر التي تلقاها من حكومته لإقامة علاقات سلمية مع هذه الدول، تاركا المهام لشركه الاسكتلندي "جورج غوردن" ليتكفل بالمهام القنصلية بعده[2]، عاد بعد ذلك "جورج لوجي " إلى الجزائر بعد ست سنوات من الغياب في سنة 1743م ليستعيد منصبه كقنصل في الجزائر الى غاية سنة 1758م ليعود بعد ذلك الى بلده السويد بعد الاعمال القنصلية الناجحة التي قام بها في شمال افريقيا.[3]

قامت السويد بإنشاء عدد من القنصليات على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط وشبه الجزيرة الايبيرية من أجل تعزيز تجارتها وزيادة عملية الشحن في هذه المناطق، حيث تم تعيين قناصل سويديين في كل من قادس (1703م) وليفورنه (1720م)، أمستردام وهامبرغ بين سنتي (1600-1700م)،ازمير 1732م، تونس 1737م، والمغرب 1764م، سردينيا 1793م س (1736م)، وطرابلس 1739م، وإسطنبول (1777م)، والإسكندرية (1827م).[4]

كان السفراء والقناصل في الدولة العثمانية يتمتعون بالحصانة فقد كان يتم تعيينهم وعزلهم من قبل ملوك دولهم أو سفرائها وليس لاحد الحق في الاعتراض على وجودهم أو التدخل في شؤونهم مهما بدر منهم، كما لايجوز سجنهم أو طردهم، حيث انهم كانوا يتمتعون بحصانة وحماية تمكنها من فعل مايشاؤون من أمور انطلاقا من ذلك فإن الدبلوماسيين والقناصل في الجزائر تمتعوا بنفس الامتيازات، حيث كانت لهم حصانة لممتلكاتهم كما لهم حرية التنقل داخل وخارج المدينة، وممارسة شعارهم الدينية بكل حرية، وهم مايظهر لنا جليا في مختلف المعاهدات الموقعة بين الجزائر والدول الأوربية. فعل سبيل المثال المعاهدة التي وقعت بين

---

[1]. Müller, “Swedish shipping in southern Europe,” op, cit, p. 193

[2] إسماعيل توتة: علاقات الجزائر مع دول شمال أوربا، المرجع السابق، ص 60.

[3] Leos muller, consuls coursair and commerce…, op,cit, p p 126,127.

[4] Muller, op cit, pp 42-44.

الجزائر والسويد سنة 1729م حيث جاء في البند 18 أن القنصل والرعايا السويديين هم احرار ليس فقط خلال مدة الصلح وإنما أيضا حتى في حالة حدوث قطيعة بين الجزائر والسويد[1]، كما لهم الحق في التنقل إلى المناطق التي يختارونها هم واهاليهم بدون اي عراقيل. إلا أن ذلك لم يمنع من معاقبة بعض القناصل الاوربيين الذين قاموا بتجاوزات غير لائقة اتجاه الحكومة الجزائرية في بعض المرات، حيث قامت بترحيل البعض منهم نتيجة سلوكاتهم الغير مقبولة والغير لائقة.[2]

ضمنت المعاهدات المبرمة بين الجزائر قناصل الدول الأوربية الحق في اختيار أماكن إقامتهم، حيث إقام القناصل في مدينة الجزائر وضواحيها وكانت حياتهم تتسم بالرفاهية والبذخ وهو ما ذكره القنصل الأمريكي وليام شالر في مذكراته، "واذا حدث القدر ودعيت لشغل منصب غير الذي اشغله حاليا في الجزائر فسأحزن مدى الحياة لفقد ماجده من لطف وكرم وسحر العشرة"[3]، اقام القناصل في مدينة الجزائر في منازل ذات طابع إسلامي موريسكي يتم استئجارها من البايلك حيث يكون على رأس كل قنصلية علم يدل على بلده سواء كان ذلك في الريف أو المدينة، ذلك أن القنصل كانت له اقامة الشتاء واقامة الصيف، وفي حال تم إنزال العلم من قبل سلطات الايالة فذلك دليل على قطع العلاقات بين البلدين.[4] أما مكان إقامتهم فكان في الشارع الذي يسمى "القناصل" وهو شارع متواجد في زاوية الكشكاش من البحرية إلى شارع حمام ملاح[5]، الا أن القناصل نادرا ماكانو يعيشون هناك

---

[1] فاطمة درعي: مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأوربا خلال العهد العثماني، م1، ج3، "مجلة الحوار المتوسطي"، جامعة معسكر، الجزائر، 2019، ص 168.

[2] فاطمة درعي، المرجع نفسه، ص 169.

[3] عبد اللاوي جميلة، فصيح أحلام: التمثيل القنصلي الأوربي بالجزائر العثمانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت 2015-2016، ص ص 17-18.

[4] رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564 إلى 1870، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 2010-2011، ص ص 119-126.

[5] بن كردرة زهية: أسواق مدينة الجزائر في الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال مصادر رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر، 1999، 2000، ص 202.

بإستثناء خلال المهرجانات والاعياد التي كانت تقام هناك كعيد الفصح مثلا والتي كان يتعين على القناصل حضورها. حيث كانو يذهبون إلى هناك وهم محاطون بالانكشاريين والشاوشيين.[1]

فيما يلي جدول يبين لنا قناصل السويد الذين عيينوا في الجزائر من 1729-1829.

البلد	اسم القنصل	تاريخ التعيين
السويد	جورج لوجي (George Logie)	1758-1729
	اريك براندار (Erik Brander)	1766-1758
	براندل (H.G. Brandel)	1792-1766
	ماتياس سكجولد براند (Matthias Skjoldebrand)	1801-1792
	جوهان نورديرلينج (Johan Norderling)	1815-1801
	أنكارلو (D.G. Ankarloo)	1824-1816
	لغارهام (EJ. Lagerhem)	1850-1825
	شولتز (J.F. Schultze)	[2]1829

المبحث الثاني: العلاقات الإقتصادية .

أولا: جواز السفر الجزائري:

[1] Bardoux " la vie d'un consul auprès de la régence d'Alger, africaine, no 65, 1924, p 274.

[2] اسماعيل توتة: المرجع السابق، ص 71.

نصّت معاهدة سنة 1729م بندا يلزم السفن السويدية بحمل جواز سفر يثبت هويتها وتبعيتها يتم عرضه في ميناء الجزائر البحري ضمن غرفة التجارة عرف "بجواز السفر" الجزائري[1]، وأعلن الملك السويدي يوم 12 يناير 1730م من خلال بيان رسمي، عن تأسيس مصلحة مختصة بجواز السفر الجزائري تتبع غرفة التجارة السويدية، وقامت السلطات لاحقًا بنشر التعليمات المتعلقة بها في جميع المدن والموانئ لضمان وصولها إلى كافة المعنيين، حيث وبناء على ذلك أصبح لماما على السفن التي تحمل العلم السويدي والتي تبخر جنوب رأس فنينستير ملزمة بالاحتفاظ بجواز سفر خاص صادر عن مجلس التجارة السويدي، حيث يأكد هذا الجواز لطاقم القراصنة عند تعرضها إليها أن هذه السفينة هي بالفعل للسويد، وأن لديها طاقما وقبطانا وملكا سويديا، وبدون جواز السفر هذا يمكن اخذ السفينة وطاقمها كأسرى.[2]

كان اصدار جواز السفر الجزائري من قبل مجلس التجارة نشاطا منظما وخاضعا للرقابة كما ان اساءة استخدامه من شانها ان تعرض اعمال الشحن السويدية بأكملها في جنوب أوربا للخطر، وتشير المواد المتعلقة بجواز السفر الجزائري الذي اصدره الملك السويدي سنة 1730 الى مدى جدية التعامل مع هذه القضية. كان لايسمح لأي ربان بان يحمل جواز السفر هذا الا اذا كان سويديا اما اذا كان اجنبيا فانه يشترط فيه أن تتعدى مدة اقامته في السويد ثلاث سنوات حتى يتمكن من حمله، وحتى يتمكن من الحصول عليه يجب ان يقسم مالك السفينة بانه المالك الوحيد لها، وبان هذا الجواز لا يمكن استعماله الاعلى متن هذه السفينة.[3] ثم يقوم بدفع رسم خاص يتم حسابه بحسب حمولة السفينة، هذه الوثيقة كانت تجدد عند كل رحلة جديدة ويتم تسجيل رسميا ضمن وثائق السفينة، كما ان صلاحية جواز السفر الجزائري هذا كانت محصورة بتلك الرحلة فقط ويتم اصدار جواز سفر جديد عند

[1] عبد الهادي رجائي، المرجع السابق، ص 89.

[2] L. Müller, "Swedish shipping in southern Europe..." ,op.cit. , p 195.

[3] ibid, p 195

كل مغادرة[1]، حيث يتم تقطيع جواز السفر أي قطعتين بخط متموج يرسل احداهما الى الجزائر، انا الاخر فيتم الاحتفاظ به على متن السفينة لاستظهارها عندما يتم تفتيشها من قبل القراصنة لكي يثبت القبطان الجنسية السويدية للسفينة بالجزء المطلوب من جواز السفر.[2]

وبهذا فإن عملية مراقبة اصدار جوازات السفر الجزائرية كانت صارمة للغاية لان إساءة استخدامه قد تعرض السياسة السويدية بأكملها للخطر اتجاه الدول الاخرى، كان يتم إصداره لرحلة واحدة فقط إلى جنوب أوربا ولابد من إعادته إلى مجلس التجارة في أسرع وقت ممكن بعد عودة السفينة إلى أرض الوطن، حيث يتم تسجيل كل من تاريخ الإصدار والعودة في السجلات الرسمية الخاصة بجوازات السفر، وإذا تم بيع جواز السفر أو تدميره كان لابد من حفظه وإرساله إلى أقرب قنصل الذي يقوم بدوره بإرسالها إلى ستوكهولم، وبذلك اصبحت جوازات السفر الجزائرية إلى حد ما بمثابة وثائق هوية للسفن التي تبحر في المياه الجنوبية.[3]

بالنسبة للمعلومات التي يتضمنها جواز السفر الجزائري كانت كالاتي: اسم السفينة، رقم جواز السفر اسم الربان، اسم بعض المالكين ميناء ملحا السفينة، حمولة السفينة، تاريخ اصدار جواز السفر، تاريخ قسم اليمين من قبل اصحابها، وجهة السفينة، تاريخ عودة جواز السفر وأحيانا مكان العودة بالإضافة الى بعض الملاحظات في ظروف خاصة. كان اذا حدث اي تغيير بخصوص السفينة كان يتم مثلا تغييرها ربانها أو صاحبها، أو في حال وجود معلومات خاطئة على التصاريح أو إذا حدث وابحرت السفينة بدون تصرح وجب في هذه الحالات إبلاغ غرفة التجارة ليتم تحديث المعلومات[4]، وإذا لم يتم التصريح بذلك وجب دفع غرامات مالية .كما يتم اسر ربان السفينة لمدة شهر عند عودته، هذه الغرامات يتم تقسيمها وتقدم لافتداء الأسرى السويديين في البلاد المغاربية أو في الدولة العثمانية .ان هذه

[1] J, oustlund, op,cit, p 160.

[2] Leos Muller, consuls coursair and commerce..., op, cit p p 144،145.

[3] Ibid, pp 145-146.

[4] إسماعيل توتة: جوازات السفر الجزائرية لدول بحر الشمال (1583-1830م)، "مجلة المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية"، م7، ع2، مجلة العلوم الإنسانية لأم البواقي، جامعة خميس مليانة، جوان 2020م، ص 28.

المعايير الصارمة التي تم وضعها من توجيهات على الممرات البحرية الجزائرية لم تكن تهدف إلى حماية البحارة من القراصنة المسلمين وحسب بل أيضا من البحارة المشكوك فيهم، وهو ما يؤكد الاهمية البالغة لجواز السفر هذا.[1]

أن جواز السفر البحري لم يكن اختراعًا سويديًا، بل كان استجابة لتقاليد كانت قائمة سابقا في أوروبا الشمالية، حيث اعتمدت الدول هذا النوع من الوثائق عقب توقيع معاهدات سلام مع الجزائر. وقد بادرت هولندا إلى هذا الإجراء قبل السويد بنحو مئة عام، عندما تضمّنت معاهدة سنة 1622 بندًا يتيح لسفنها التجارية الإبحار بحرية في البحر المتوسط مقابل تقديم جواز السفر البحري، كما سارَت إنجلترا على نفس النهج، حيث بدأت بإصدار جوازات سفر للسفن البريطانية عقب توقيعها معاهدة مع الجزائر في عام 1662م. وقد عُرفت هذه الوثائق باسم "التراخيص االمتوسطية والتي كان الهدف منها حماية السفن من هجمات القراصنة المغاربة أثناء إبحارها في المياه الجنوبية. واستمر إصدار هذه التراخيص بشكل رسمي حتى بداية القرن التاسع عشر، خاصة بعد التأكيد على هذا القرار في معاهدة 1682م، ليستمر العمل بها حتى عام 1843م.[2]

ثانيا: الامتيازات التجارية:

شكلت الامتيازات الممنوحة للدول الأوربية في بدايتها نوعا من العهود الأمنية التي تم وضعها من أجل تنظيم العلاقات التجارية وضمان حقوق الرعايا الأجانب إلا أن هذه الامتيازات سرعان مافقدت صفتها الأساسية ذلك أن الدول الأوربية لم تلتزم بمظامينها الأساسية والقانون وسعت لاستغلالها لخدمة أهدافها الاستعمارية التوسعية، حيث تحولت من وسيلة لتبادل والتعاون إلى أداة لبسط النفوذ السياسي والاقتصادي داخل الأراضي العثمانية مما أدى إلى أضعاف سيادة الدولة، ومكن القوى الاستعمارية الاجنبية من التغلغل إلى

[1] J, oustlund, op,cit, p 160.

[2] David Richardson, Mediterranean passes in the public record office micro film academic publishes, london, 1981, pp1, 2.

اراضيها[1] فعلى سبيل المثال الفرنسيين الذين كان لهم النصيب الأوفر من هذه الامتيازات عكس باقي الدول الاوربية، لا وهو ما أدى إلى تعزيز نفوذهم داخل الدولة العثمانية ففي سنة 1535م قام السلطان بإصدار أمر يقضي بالسماح لهم بصيد المرجان والاسماك بخليج ستورم على أن يسري مفعوله بالجزائر وتونس، وهو ما مكنهم من الحصول على نشاط اقتصادي متميز في كلا البلدين.[2]

كانت السويد من بين الدول الأوربية التي استفادت تجاريا من علاقتها مع الجزائر، إذ مكنها التزامها سياسة الحياد خلال حروب نابليون بونابرت من مواصلة نشاطها التجاري دون أي عوائق وظلت سفنها تتردد على السواحل والموانئ الجزائرية بكل حرية، كانت السويد تدفع في القرن18م تقوم بدفع اتاوة سنوية للداي قدرها 50مليون فرنك مقابل تسهيل تجارتها، حيث نالت حريتها التجارية البخرية بموجب المعاهدة الموقعة مع الجزائر سنة 1729م والتي نصت على التزام السويد بدفع 10,000ريال كل 10سنوات، وتزويد الجزائر بما قيمته 15,000ريال من العتاد الحربي واخشاب البناء، بالإضافة إلى تقديم 6000 ريال عند تنصيب قنصل جديد لها في الجزائر.[3]

ثالثا: المبادلات التجارية:

منذ أواخر القرن 17م لم تتغير أهداف السويد حيث كانت تسعى دائما لبناء أسطول تجاري قوى وتعزيز الشحن السويدي، وقوة بحرية قوية يمكن تجنيدها في حال الحرب.

[1] حالة خديجة: الجاليات الأوربية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغربي، والثقافي المغاربي عبر العصور، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة العقيد الدرارية، أدرار، 2012-2013، ص 28.

[2] حالة خديجة ،المرجع نفسه، ص 28.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 70.

لذلك اتخذت السويد عكس الدول الأوربية كفرنسا الجمهورية الهولندية خطوات تنظيمية مهمة فيما يخص مسألة اصدار جوازات السفر البحرية، من خلال إصدارها لقوانين دقيقة تهدف تنظيم الحركة التجارية البحرية، حيث قامت بإعطاء تعليمات مفصلة إلى المسؤولين في الديوان البحري السويدي من أجل تنظيم عمليات اصدار جوازات السفر وضمان عدم التلاعب أو التحايل لا سيما فيما يتعلق بتعملها مع الجزائر لأنها ذات أهمية كبيرة وقوة بحرية مؤثرة في البحر المتوسط، ذلك أن السويد لم يكن يهمها اقامة علاقات تجارية مع الجزائر بل كانت تسعى جاهزة لضمان سلامة تجارتها وتامين مرور سفنها بسلام من خلال معاهدات التجارة والسلام التي ابرمتها مع الجزائر، ذلك أن التبادل التجاري بين الجزائر والدول الاسكندنافية كان يتمثل في الاتاوات التي كانت تدفعها هذه الدول للداي في شكل هدايا ومعدات حربية.[1]

لعبت المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين السويد والجزائر وباقي الدول المغاربية دورا هاما في ازدهار التجارة السويدية في المتوسط وأوروبا الجنوبية، حيث ادى تطور اساطيلها إلى زيادة عدد العاملين في هذا المجال وبالتالي زيادة عدد جوازات السفر البحرية التي تصدرها غرفة التجارة السويدية، بالاضافة الى تحالفها مع الدولة العثمانية والذي كانت تسعى السويد من خلاله انشاء فرص للتجارة مع الشرق،،هذه المعاهدات لعبت دورا كبيرا في ضمان أمن الاساطيل السويدية، كما لعب الحياد الذي قامت به السويد أثناء النزاعات الدولية دورا في استقرار التجارة السويدية المتوسطية. [2]

كان الحديد من أهم السلع التي تصدرها السويد حيث شكل مابين 50الى 70% من إجمالي الصادرات السويدية من حيث القيمة، وكانت سلعة بالغة الأهمية في الأسواق الجنوبية[3]، صدّرت السويد كذلك الألواح الخشبية التي ارتفعت كمياتها من 30 ألف رزمة سنة 1750م لتصل إلى 80 ألف رزمة في منتصف العقد السابع القرن 18م، اضافة الى الزفت والقطران

[1] L. Müller, "Swedish shipping in southern Europe..." ,op.cit. , p 195-196.

[2] L. Muller, consults coursair, op cit, p 134.

[3] Ibid p 137

اللذان كانا ينظر اليهما انهما سلعتان استراتيجيتان يتم استخراجها من الساحل الشمالي الشرقي لفنلندا التي كانت رائدة في انتاجها لهاتين المادتين في العالم، فقد تطور تصدير القطران ليبلغ 180 ألف برميل في حدود سنة 1800م بعدما كان أقل من 50 ألف برميل سنة 1740م، نفس الشيء بالنسبة للزفت الذي تصاعدت كمياته المصدرة إلى أوروبا اسواق اوربا الجنوبية لتفوق حدود 20 ألف برميل بعدما كانت 10 آلاف 1740م.حيث كانت حرب السبع سنوات وحرب الاستقلال الامريكية وحروب الثورة الفرنسية سببا وعاملا مؤثرا ادى الى هذه الزيادة بالإضافة إلى التطور القوى لشحن مادة القطران.[1]

أما فيما يخص واردات السويد فأهمها تجارة الملح الذي يعتبر سلعة استراتيجية للسويد، وأهم محفّز دفع بها الى توجيه تجارتها الى جنوب أوربا[2]، حيث أولت السياسة التجارية السويدية أهمية بالغة لتجارته في القرنين 17 و 18م، وعندما ارتفعت أسعاره اتجهت السويد البحر الأبيض المتوسط من أجل العثور على مصادر جديدة وأرخص للملح، وهو ما فتح بابا للتجارة السويدية في حوض البحر الأبيض المتوسط.[3]

ارتفعت المعدلات السنوية لواردات الملح لتبلغ حدود 300 ألف برميل سنة 1800م، أي ضعف معدل سنة 1740م الذي كان 150 ألف برميل نصف هذه الواردات كان من البرتغال والنصف الثاني من موانئ البحر الأبيض المتوسط. أما عن سبب الطلب المتزايد والكبير على هذه الكميات من الملح، هو انه كان يتم استخدامه لتجفيف سمك الرنكة وتجفيفه.[4]

المبحث الثالث: العلاقات العسكرية.

أولا: المواجهات الجزائرية السويدية.

في القرن الثامن عشر بدأت السويد في توسيع نشاطها نحو البحر المتوسط، مما أدى إلى تعرض سفنها التجارية غير المسلحة لهجمات من قبل الاسطول الجزائري واسر العديد

---

[1] Ibid p 137.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 2.

[3] L. Müller, "Swedish shipping in southern Europe..." , op.cit. , p 196.

[4] L. Muller, consults coursair, op cit, p 1.

من البحار السويديين، حيث لم تكن هناك اي مقاومة تذكر من السويد ضد الجزائر، كما لم تنجح محاولاتها لحماية سفنها، مما أدى إلى ضعف تواجدها البحري في المتوسط[1].

فقد كانت السفن السويدية معظمها تجارية تُستخدم أساسًا لنقل الملح من موانئ جنوب أوروبا خاصة البرتغال، إلى شمال القارة، مما جعلها هدفًا سهلًا للبحارة الجزائرين من أجل حماية مصالحها البحرية في المتوسط، لجأت السويد إلى استخدام اسلوب القوة، حيث أنشأت في عام 1663م شركة سويدية سرّية كان هدفها الرئيسي الاستيلاء على السفن الإسلامية في البحر الأحمر، وقد شارك في هذا المشروع عدد من الشخصيات الملكية البارزة إضافة الى مجموعة من كبار المستشارين[2].

كما لجأت إلى استخدام القوة العسكرية والذي تمثل في استخدام أسلوب "المواكبة"، من خلال مرافقة السفن التجارية بسفن حربية لحمايتها أثناء عبورها البحر، لكن هذه الاستراتيجيات لم تكن فعالة فكان الحل الوحيد الذي فضلته دول شمال أوربا وخاصة السويد هو ابرام معاهدات سلمية مع دول شمال افريقيا لا سيما الجزائر ودفع ماعليها من اتاوات مقابل ضمان سلامة تجارتها البحرية حيث تم تطوير هذا النظام بالكامل بحلول القرن 17م في السويد.[3]

لم يشهد البحر الأبيض المتوسط اي مواجهات بحرية تذكر بين السويد والجزائر، كما ان عدد الهجمات التي قامت بها الجزائر على السفن الأوربية نجد تقريبا انعداما للسفن السويدية ولعل ذلك راجع إلى أن المعاهدة التي عقدت بين الجزائر والسويد سنة 1729م كانت نتائجها إيجابية بالنسبة للسويد و ساهمت في تهدئة الأوضاع، كما كانت لها آثار إيجابية

[1] إسماعيل توتة: المواجهات العسكرية بين الجزائر ودول شمال أوربا (1600-1830م)،" مجلة الدراسات والأبحاث في التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور التاريخية"، مقر الدراسات التاريخية والأثرية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2023، ص ص 178،179.

[2]Muller, consults coursair, op cit, p 54

[3] . Leos Mulller: Swedish Shipping in Southern Europe.., op.cit. , p 192.

خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي لدولة السويد[1] ويتضح ذلك من خلال تصريح الممثل الدبلوماسي للسويد حيث قال<< ان السويديون والجزائريون مثل الاخوة، يتعانقون علانية في الشارع، وعندما اراد بعض الاوربيين الآخرين ان يتمتعوا بنفس الحقوق والمعاملة قال لهم الداي محمد عبدي ان السويديين صنف معين من الناس وهم اصدقائي >>.[2]

ثانيا: الاتاوات و الهدايا :

مع نهاية القرن 18م فرضت الجزائر على معظم الدول الأوربية، دفع ضريبة سنوية واخرى دورية لإيالة الجزائر وذلك مقابل حرية ملاحتها في البحر الأبيض المتوسط، مع اعطاء تلك الدول امتيازات خاصة والتي منها منحها تخفيضات معتبرة على الرسوم الجمركية، وقد كانت هذه الهدايا والاتاوات تختلف حسب العلاقة التي تربط الدول الاوربية بالجزائر وحسب الظروف التي كانت سائدة في تلك الفترة[3]، كان حكام الجزائر يشترطون على هذه الدول ان تكون هذه الدفعات على شكل مواد أولية أو مصنعة مثل اللوح والبارود والاسلحة، مما تحتاج إليه الدولة الا أنهم ركزوا بشكل كبير على عائدات الغنائم البحرية حيث شرعت على أثر ذلك العديد من الدول الأوربية لعقد علاقات مع الجزائر. مثل الولايات المتحدة الامريكية، روسيا والسويد[4]، هذه الاخيرة التي كان هدفها الأساسي من دفع الاتاوات بشكل مستمر للحكام الجزائريين هو الحفاظ على علاقتها السلمية معها، واستمرار تجارتها في المياه الجنوبية ذلك أن هذه الضرائب التي تدفعها الدول الأوربية هي بمثابة حماية فردية لتجارتها كما تجنبها تعرض سفنها للهجوم من قبل الجزائريين[5]، وهو ماذكره دي غرامن في

---

[1] إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص ص 88-89.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها الدولية، ج1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2007م، ص ص 111،112.

[3] بوعلام صفاح: تأثير الغنائم البحرية في السياسة الضريبية بإيالة الجزائر، م7، ع1، "المجلة التاريخية الجزائرية"، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص ص 336-337.

[4] وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تق، عبد القادر زيادة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 176.

[5] H.D grammont, hidtoire d'alger sous la domination turque, (1519-1830), ernest, heroux editeur paris, 1987, p1.

كتابه حيث قال"... ان الجزائر طيلة ثلاثة قرون مثلت رعبا للنصرانية و كارثتها حيث لم تنجو واحدة من الدول الأوربية من البحارة الجزائريين، وزيادة على ذلك اخضعتها الجزائر والزمتها بدفع ضريبة سنوية لثلاث أرباع اوربا وحتى الولايات المتحدة ...".[1]

لقد شكلت الغنائم البحرية التي جلبها البحارة الجزائريون من مختلف السفن التجارية المحملة بالسلع موارد اساسيا ومهما جلب ثروات طائلة لخزينة الدولة لفترات طويلة، هذه المداخيل الخاصة بالقراءة كانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن الخاصة بالغنائم التي كانت تأخذ من البحر، المبالغ الخاصة بافتداء الاسرى، والجزائر المختلفة التي تدفعها الأمم الأوربية من خلال الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر لحماية سفنها من القرصنة، وهناك مصدر أخر وهو الذي كان يتم الحصول عليه من المؤسسة البحرية نفسها كحق الارساء ورسوم تصليحات السفن، وكذلك قيمة الاسطول وورشات البناء وغيرها.[2]

عندما وقعت الجزائر اولى معاهداتها مع السويد قامت هذه الاخيرة بتسليم الجزائر اول شحنة من الاتاوات على متن سفينتين تجاريتين ترافقهما السفينة الحربية "فرديا" تحت قيادة القائد "جرونهافر" والتي تمثلت في 40 مدفعا و800 سيف، 1600 قذيفة مدفعية، وعدد من الصواري والكراسي بقيمة اجمالية قاربت 20,980 ريكس دولار، حيث أعرب حاكم الجزائر عن رضاه بهذه الهدايا، وردها بعبد محرر واسدين وقط بري وثلاثة ضباع .أن هذا الطابع الخاص بتبادل الهدايا بين الطرفين يكشف على أن العلاقة بين الجزائر والسويد غير متكافئة كما ان هنام تفاوت واضح في قيمة الهدايا وفائدتها ذلك أن الهدايا السويدية مفيدة للقوات الجزائرية، عكس الهدايا الجزائرية كان لها قيمة رمزية فقط. [3]

كانت السويد تدفع الاتاوات للجزائر كل سنتين، إلا انها كانت احيانا تتضاعف أو تقل مع حدوث تغيير في الحكام سواء كان ذلك في الجزائر أو السويد، ففي سنة 1732م توفي

[1] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 140.

[2] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 155.

[3] Muller, consults coursair and commerce, op cit, p .124

الداي عبدي فخلفه الداي ابراهيم باشا[1] هذا الأخير الذي قام بتقديم طلبات جديدة للقنصل لوجي والتي على اثرها قامت السويد في سنة 1735م بإرسال سفينتان محملتين بالمجوهرات والحرير وملابس بالإضافة إلى أسلحة وذخائر بقيمة اجمالية بلغت 26 ألف ريكس دولار، وفي عامي 1745-1746م ارسلت ثلاث سفن أخرى إلى الجزائر، محملة بالهدايا حيث بلغ مجموع ما أرسلته السويد إلى الجزائر من اتاوات من سنة 1735م إلى 1746م ما قيمته 6800 ريكس دولار[2] كما قام الداي ابراهيم سنة 1748 م بإرسال رسالة إلى ملك السويد يعلمه فيها بأنه قد تولى الحكم بعد وفاة سلفه ابراهيم باشا وانه قد صادق على المعاهدات التي أقرها عبدي باشا وإبراهيم باشا بعد أن استلم قسما من الهدايا، وبانه مازال ينتظر الباقي منها.[3]

ان السويد مثل باقيدول اوربا الشمالية كانا قد تعودت على دفع الاتاوات للجزائر، ولم تكن ترى في ذلك أمرا مهينا يمس بكرامتها، وذلك لان الغرفة التجارية في هذه الدول هي التي كانت تتولى عملية دفع الاتاوات وليس خزينة الدولة، وكانت ترى فيها ثمن يجب دفعه نظرا للامتيازات التي تتمتع بها تجارتها في البحر.[4]

لقد كان تغيير القناصل فرصة لحكام الجزائر من أجل المطالبة بهدايا واتاوات جديدة فعلى سبيل المثال عندما تم استخلاف القنصل براندل بالقنصل لوجي سنة 1758 م قام الداي بإعداد لائحة من المطالب الجديدة والتي تمثلت في بنادق، كرات مدفعية، بارود والواح خشبية وبالفعل ارسلت السويد سفينة الى ميناء الجزائر سنة 1763م محملة بالمعدات بقيمة 27الف ريكس دولار[5]، حيث كانت هذه الاتاوات والهدايا احيانا تتم كل سنتين بانتظام

[1] عبد الهادي رجائي سالم، العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، مرجع سابق، ص 99.

[2] Muller, consults coursair and commerce, op cit, p 124.

[3] عبد الهادي رجائي سالم، المرجع السابق، ص 99.

[4] جيمس ليندر كاث كارت: مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر، وتقد، تع، إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 193.

[5] إسماعيل توتة، مرجع سابق، ص ص 1110-111.

واحيانا أقل او أكثر، وكمثال على ذلك المعدات التي قدمتها السويد للجزائر في شكل هدايا بين عامي (1801-1802م)،ودفعة ثانية عام 1803م و ثالثة عام 1805م . [1]

تم تنظيم الهدايا القنصلية المقدمة للجزائر في عهد الباشا "على" حيث اشترط ان يتم تبديل القنصل كل عامين خاصة لكل من فرنسا والسويد، حتى يتمكن بذلك من ضمان حصوله على الهدايا بانتظام، السويد لم تكن تدفع الجزية السنوية بل كانت تدفع الهدايا القنصلية حيث كانت تقدم هدايا فاخرة للجزائر كالقماش و الستائر وحتى المجوهرات والتي تبلغ قيمتها حوالي 30,000 فرنك وذلك نظرا لعلاقتها الوثيقة بالجزائر، وعلاقتها الحسنة بالباب العالي، عكس الدانمارك التي كانت تدفع الجزية سنويا، ولعل هذا ماجعل العلاقة بين الجزائر والسويد حسنة بل وأفضل من علاقاتها مع باقي الدول الأوربية. [2]

ثالثا: الأسرى:

من الظواهر البارزة التي نتجت عن التواجد العثماني في الجزائر هو ظاهرة الأسرى هذه الاخيرة التي ارتبطت بالنشاط البحري أو ما يسمى القرصنة، حيث كانت هذه الظاهرة سائدة بشكل كبير في المتوسط ولم تكن مقتصرة على العثمانيين والجزائريين بل شملت القوى المسيحية الأخرى، إلا أن الجزائر كانت الأكثر شهرة بهذه الظاهرة وذلك نتيجة النشاط البحري المكثف للايالة. الذي ساهم في اسر عدد كبير من الاوربيين مما أدى إلى بروز فئة جديدة في المجتمع الجزائري تعرف بالاسرى[3]، كانت مكونة من أفراد الجالية الأوربية اغلبهم من الإيطاليين والهولنديين والسويديين وغيرهم، كان بينهم نساء ورجال واطفال من مختلف

[1] جميلة عبد اللاوي فصيح أحلام، المرجع السابق، ص 25.

[2] Venture de paradise, alger au XVIIE siécle in R.A edite par efangan, bibliotheque national de France, pp 140-141.

[3] حالة خديجة، المرجع السابق، ص 8.

الطبقات الاجتماعية مثل:النبلاء، الجنود والحرفيين والتجار، وقد اتخذت الدول الأوربية قضية الاسرى هذه ذريعة للإعتداء على السواحل الجزائرية. [1]

كانت الجزائر تنظر إلى أي دولة أوربية لم توقع معها معاهدة صداقة وسلام انها دولة معادية لها، وهو ما جعل العديد من البحارة الإسكندنافيين عرضة للقرصنة الجزائرية وبالتالي وقوعهم في الاسر، ففي عام 1662م وقع العديد من السويديين في الأسر حيث بلغ عددهم في شمال افريقيا حوالي 100 اسير، ليرتفع عددهم ستة 1690 م إلى 200 أسير حيث بدأت الرسائل تتوالى من الأسرى للمسؤولين السياسيين قي بلادهم وحتى لعائلاتهم مطالبين بإطلاق سراحهم ودفع الفدية. [2]

بعد إتمام عملية الأسر ووصول البحارة الجزائريين إلى ميناء المدينة يقومون باخذ الغنائم البحرية وعلى رأسهم الأسرى إلى قصر الداي ليأخذ نصيبه من هذه الأرباح حيث يقوم باختيار ثمانية من العبيد لكي يقوموا بخدمته في القصر ويتم ارسال الباقي الى سوق مخصص لبيع الأسرى يقع في وسط مدينة الجزائر يطلق عليه "الباديستان"[3] (أنظر: الملحق رقم 05)، حيث يقوم الوسطاء بارشادهم الواحد تلوى الآخر عبر السوق، حيث يتم دعوة الناس في السوق من جميع الدول للمزايدة ويتم وضع العرض وتحديد السعر مع وجود اختلاف في عملية البيع من حيث السعر والجودة، ثم يقوم بعد ذلك الكاتب المسؤولين عن

[1] قرباش بلقاسم: الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى اسطولي، معسكر 2015-2016، ص ص 7-8.

[2] Muller, consults coursair and commerce, op cit, p 54.

[3] **الباديستان:** هو سوق خاص ببيع العبيد كان يتردد عليه الأشراف للمدينة الحراس والضباط وفي السكان البسطاء الفضوليين حيث كان يتم فيه عرض العبيد على المشترين حيث يطلب منهم القفز والجري ليتم بعد ذلك بيعه على الفور ويغادر بعد سماع سيده الذي اشتراه أو يعاد إلى المكان الذي أسره فيه إذا لم يتم بيعه. أنظر: لخضر بوطبة: مذكرات الأسير النرويجي نيلز نيلسون موسى (1769-1772)، "مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية"، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، ص 127.

المبيعات بكتابة السعر، ويتم بعدها تسليم العبد إلى أعلى مزايد الذي يقوم بدفع المال نقدا وفي الحال، ثم ياخذ بعد ذلك العبد ويتصرف فيه كما يشاء. [1]

شكل الأسرى في الجزائر نسبة كبيرة من عدد سكان المدينة حيث بلغ عددهم في بعض الفترات 25%، كان يستفاد منهم في الاعمال المختلفة ويتم الاحتفاظ بهم في سجون أو طلب فدية لإطلاق سراحهم، حيث أشارت المصادر إلى وجود الالاف من الأسرى المسيحين في الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما اجبر بعضهم على اعتناق الإسلام. [2]

في عام 1723م انشات السويد مكتبًا خاصًا أطلقت عليه اسم "إكسترا ليشنتن"، كان الهدف من انشائه هو جمع الأموال اللازمة لفدية الأسرى المحتجزين في شمال إفريقيا، و قد اعتمد المكتب على تمويله من التبرعات التي تقدمها السفن السويدية، حيث كانت كل سفينة تدفع مبلغا مالغا خصص لهذا الغرض. كان عدد الأسرى المسيحين يزيد أو ينقص تبعا لانتشار القرصنة أو نقصها، ففي النصف الأول من القرن17م زاد عددهم بشكل كبير، حيث بلغ عددهم في السجون أنداك 25000 أسير، من مختلف الجنسيات الأوربية ثم بداو بعد ذلك في التناقص في القرن الذي تلاه فلم يكن في السجون سنة 1740 م سوى 1442 أسير، وفي سنة 1815 م نقص عددهم إلى 1600 أسير، إلى أن تم إطلاق سراحهم عندما احتل الفرنسيون مدينة الجزائر. [3]

[1] Logay de tossy: histoire de Royaume d'alger, avan l'etat la guerre des, henri de sauzet, pp 274-275.

[2] عمار عمورة: الجزائر بواية التاريخ (ما قبل التاريخ إلى غاية 1962)، ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2006، ص 229.

[3] المرجع نفسه، ص ص 223-224.

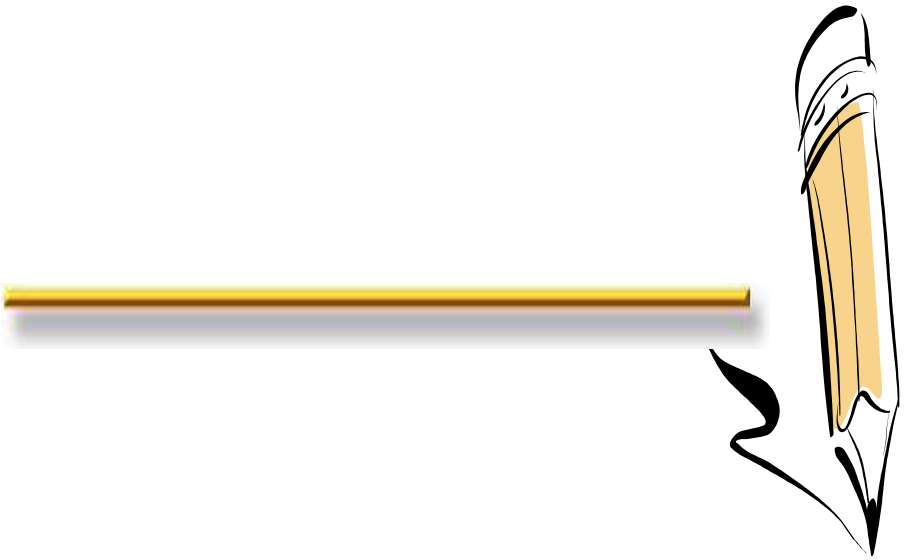

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية مع النرويج والدنمارك من القرن 17 إلى القرن 19.

المبحث الأول: العلاقات الدبلوماسية والمعاهدات

أولا: المعاهدات الجزائرية الدانونرويجية

ثانيا: التمثل القنصلي الدانونرويجي في الجزائر

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والتجارية

أولا: جواز السفر الجزائري ودوره في الاقتصاد الدانونرويجي

ثانيا: التبادل التجاري.

المبحث الثالث: الصراع البحري الجزائري في الدانونرويجي

أولا: الاتاوات ودورها في النزاع الجزائري الدانونرويجي.

ثانيا: المواجهات الجزائرية الدانونرويجية (1769-1772م)

ثالثا: قضية الأسرى

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية مع النرويج والدنمارك من القرن 17 إلى القرن 19.

المبحث الأول: العلاقات الدبلوماسية والمعاهدات الجزائرية الدانو نرويجية.

شهدت العلاقات الجزائرية الدانماركية خلال القرنين 17م و19م سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي سعت من خلالها الدانمارك إلى تأمين مرور سفنها التجارية في البحر الأبيض المتوسط، حماية من هجمات الأسطول الجزائري تمثلت هذه الاتفاقيات اساسا في معاهدات سلمية تجارية قامت من خلالها الدانمارك بدفع الجزية السنوية مقابل ضمان أمن سفنها.

أولا: المعاهدات الجزائرية الدانونرويجية :

- **معاهدة: 1746م:**

مع حلول النصف الثاني من القرن 18م بدأت ممالك شمال اوربا ومنها الدانمارك في السعي لتأمين مصالحها التجارية البحرية في عرض البحر الأبيض المتوسط، حيث ابرمت معاهدة سلمية تجارية مع الجزائر سنة 1746م مثل جارتها السويد[1] قررت السلطات الدانماركية فتح مفاوضات مع ايالة الجزائر، عهدت بهذه المهمة لصندوق العبيد الدانماركي هذا الأخير الذي تكفل بتمويل محادثات السلام بين الدولتين تخت إشراف الملك، ابتداءا من سنة 1736م[2].

ونتيجة لذلك تم ارسال الضابط" فريدريك لودفنغ لوندر" في بعثة استكشافية إلى الجزائر، حيث قام بالبخار إلى مرسيليا وتجنيد الهولندي "كريستيان هني من اجل السفر الى الجزائر ومباشرة المفاوضات لعقد السلام معها، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل لان السلطات الجزائرية رفضت الدخول في مفاوضات مع الدانمارك بسبب تكلفة السلام التي

[1] إسماعيل توتة، العلاقات الجزائرية مع دول شمال أوربا، ص ص 55،56.

[2]Muller, consults coursair and commerce, op,cit, p 69.

اقترحها "هني" كانت أكبر من القيمة الاقتصادية لحركة السفن التجارية الدانماركية في المتوسط[1].

واصلت الدنمارك سعيها لعقد اتفاقية سلام مع الجزائر، حيث قامت في عام 1738م بتكليف قنصلها "ألكسندر روس" (Alexander Ross) بإجراء مفاوضات مع داي الجزائر، غير أن جهوده لم تفضِ إلى أي نتيجة. وجاءت آخر المحاولات على يد التاجر جون هانسن (Jean Georg Hansen)، الذي قامت بإرساله الى الجزائر في مهمة تفاوضية[2] حيث استطاع التواصل مع القنصل الهولندي النرويجي السابق لودولف هاميكان[3](Ludolf) Hammeken، ليكون المفاوض الرئيسى لعقد السلام بين الجزائر والدانمارك بسبب خبرته الطويلة في الجزائر.[4]

خلال شهر مارس 1746م تم استدعاء "ادولف هاميكان" من قبل الداي لاجراء مباحثات بين الطرفين، إلا أن هذه المفاوضات شهدت نوعا من الضعف وبدأت تظهر ملامح التشاؤم لدى الدانماركيين، حيث لجأت الدانمارك إلى العمل على خطة تجنبها استخدام القوة ضد الجزائر وتضمن سلامة رعاها وذلك من خلال استعمالها لاسلوب الترهيب الذي تمثل في ارسال اسطول من السفن عبر المتوسط الى الجزائر مثل سفينة "سيد مولاند" وسفينة اولدبورغ"، وديلمنهور ست التي كانت تحت قيادة الاميرات الريش ادولف، ودانسكولد سامسو، حيث باشر هذا الأسطول مهمته للضغط على الجزائر ودفعها نحو التفاوض بدءا من أكتوبر 1745م[5] مما اظطر الجزائر في نهاية المطاف إلى قبول المفاوضات وتوقيع معاهدات سلام مع الدانمارك، ولعل من الاسباب التي دفعتها إلى ذلك هو دخول الجزائر في

[1] عبد الهادي رجائي، المرجع السابق ص 106.

[2] نفسه، ص 106.

[3] لودولف هاميكان أول قنصل دنماركي – نرويجي في إيالة الجزائر وأقام فيها من 1746م إلى 1751م، كتب حوالي 80 رسالة شبيهة بالتقارير حول إيالة. ينظر : صرهودة يوسفي: العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودولف ها ميكان (1746-1751م) ،"مجلة عصور الجديدة"، مج 10، ج2، 2020م، ص 231.

[4] عبد الهادي رجائي سالمي: العلاقات الجزائرية الإسكندنافية المرجع السابق، ص 107.

[5] نفسه، ص 106.

حرب مع جارتها تونس ابتداءا من 6 أوت 1746، والذي اجبرها على ارسال 4000الاف جندي تركي وعدد من المجندبين المحليين إلى الجهة الشرقية، بالإضافة إلى ثورة الكراغلة في مدينة تلمسان على الحكم التركي في نفس العام، لذلك ونتيجة لهذه الظروف كان آخر شيء يريده الداي ابراهيم الصغير هو رفض توقيع معاهدة مع الجزائر.[1]

في 03 من شهر اوت تم ارسال الملازم الأول جرهار سيفرس إلى الجزائر من أجل التحضير النهائي للمحادثات، وفي 10 أوت تواجدت البعثة الدبلوماسية في قصر الداي كوشوك ابراهيم ومعه أعضاء من الديوان من أجل التوقيع على المعاهدة السلمية مع الجزائر[2] وفي العام الموالي قام الملك الدانماركي كريستيان السادس بالمصادقة على المعاهدة في 12 من شهر جانفي 1747م، (أنظر: الملحق رقم 02) جاءت هذه المعاهدة الدنماركية الجزائرية مطابقة تمام للمعاهدة السويدية سمينة 1729، مع بعض الاختلاف في الفقرتين الثامنة والثانية عشر.[3]

اشتملت هذه المعاهدة على 22بندا في جوانب متعددة، من أبرزها الجوانب التجارية والملاحية، نصت المعاهدة على السماح لسفن رعايا الملك الدنماركي بالرسو في جميع موانئ الجزائر، بشرط دفع رسوم جمركية بنسبة 5%[4]. كما اكدت على ضرورة تجنب سفن الطرفين إلحاق أي ضرر ببعضها البعض، ضمان حماية السفن ومحتوياتها، بما في ذلك البضائع والمسافرين مهما كانت جنسيتهم، عدم إجبار رعايا الدانمارك على شراء بضائع ضد ارادتهم كما لا يسمح لأي أحد باستعمال سفنهم.[5]

---

[1] عبد الهادي رجائي سالم الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية (1518-1830)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم، سعد الله، 2019-2020، ص 272.

[2] عبد الهادي رجائي سالم، العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، المرجع السابق، ص 108، 109.

[3] gobel Erick, an example of extraterritorial production of human security, historical social research, vol, 35; No; 2010, 1747-1838,the dani Algeria se pass، p177.

[4] عبد الهادي رجائي سالم: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، مرجع سابق، ص 109.

[5] عبد القادر فكاير، العلاقات الجزائرية الاوربية 2، تاريخ الجزائر الحديث، (1519-1830)، ماستر، محاضرات السداسي الثالث، ص ص 4،5.

- **معاهدة: 1772م :**

في عام 1770م حدث نوع من التوتر في العلاقات الجزائرية الدانماركية مما دفع بهذه الاخيرة إلى ارسال اسطول حربي إلى الجزائر منه اجل إطلاق سراح الأسرى لكن الحملة فشلت بسبب مقاومة الجزائريين وسوء أحوال الأسطول الدانماركي، حيث تكبرت الدانمارك خسائر بشرية ومادية مما اضطرها للانسحاب، وبعد ثلاث سنوات من الصراع وبالضبط سنة 1772م ارسلت الدانمارك بعثة جديدة بقيادة القائد البحري هوغلاند سيمون وذلك من أجل التفاوض مع الجزائر والوصول لسلم باي ثمن نتيجة للجزائر التي لحقت بالأسطول الدانماركي، استمرت هذه المفاوضات من 07ماي إلى غاية 16ماي 1772م حيث وافقت الدانمارك على شروط الجزائر التي تضمنت دفع تعويضات مالية وهدايا للجزائر مقابل انهاء النزاع وعودة العلاقات السلمية بين البلدين.[1]

ونتيجة لذلك تم توقيع هذه المعاهدة بين الداي محمد عثمان باشا ومندوب مملكة الدنمارك سيمون هوغلانت(Simon Hooglant) . جاءت بنودها مطابقة تمامًا لتلك التي نصت عليها معاهدة سنة 1746م، دون أي تعديل أو إضافة تُذكر. كما تعهّد ملك الدنمارك بعدم منح جوازات سفر دنماركية لسفن تابعة لدول لا تربطها بالجزائر معاهدة سلم وصداقة. ومن اللافت أن الجزائر في كلتا المعاهدتين كانت الطرف الذي أملى شروطه وفرض موقفه بوضوح، ما يعكس مكانتها وقوتها في تلك المرحلة.[2]

ثانيا: التمثيل القنصلي الدانونرويجي في الجزائر .

[1] عبد القادر فكاير، المرجع نفسه، ص 5.

[2] أحمد بوناجي، السعدي هبال، علاقات الجزائر بدول شمال أوربا خلال العهد العثماني (ق17-19م)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في التاريخ، 2023-2024، ص 29.

في سنة 1746م وقعت الجزائر معاهدة مع مملكة الدانمارك –النرويج بين الداي ابراهيم باشا (1745–1748م) وممثل الدانمارك والنرويج كريستيان السادس والتي جاءت مشابهة للمعاهدة التي عقدتها الجزائر مع السويد، كان من بين ما نصت عليه اعطاء الدنمارك الحق في انشاء قنصليتها كما منحت القنصل صلاحيات اهمها الحق في الفصل في النزاعات التي تنشب بين الرعايا الدانماركيين في الجزائر حيث تم على اثرها انشاء اول قنصلية للدانمارك سنة 1746م.[1]

كانت الدانمارك اخر الدول الأوربية التي أنشأت قنصليتها بالجزائر، ويعتبر ادولف هاميكان اول قنصل دنماركي تم تعيينه، ثم جاء بعده القنصل فريدريك لوكام الذي استمر في منصبه إلى غاية سنة 1753م ليخلفه بعد ذلك القنصل يوهان بلويار الذي كان قنصلا في مرسيليا قبل التحاقه بمنصب في الجزائر حيث استمر في منصبه إلى غاية سنة 1763م، ليحل محله في نفس السنة أندرياس ايربوي الا أن هذا الأخير إضطر لمغادرة الجزائر عندما قامت الدانمارك بإعلان الخرب على الجزائر عام 1769م،[2] وعندما تم تجديد معاهدة السلام بين الجزائر والدانمارك قامت المملكة بنصيبٍ نيكوس سوينسونً كخامس قنصل في الجزائر الا انه استقال من منصبه ليخلفه بعد عامين القنصل بريهبندر[3]، لكنه لم يبقى في منصبه الا سنة واحدة ليتم تعويضه بالقنصل "جير هاربيل".[4]

اتسمت العلاقات السلمية بين الجزائر والدانمارك بالهشاشة والضعف حيث كانت دائما متقلبة، ويرجع الفضل في هذا السلام إلى الأهمية الكبيرة التي مثلها القناصل الدانماركيون الذين لعبو دورا بارزا خلال فترة الحكم العثماني، فالقنصل الدانماركي تميز بمهاراته التجارية والدبلومسية من خلال سعيه للحفاظ على العلاقات السلمية وتحقيق مصالح بلاده دون أن يمنعه من ذلك سوى الموت أو انتهاء مهمته، لأن هذا السلام لم يكن خاليا كن التهديدات بل

[1] صرهودة يوسفي، المرجع السابق، ص ص 232–233.

[2] اسماعيل توتة: علاقات الجزائر مع دو بحر الشمال في القرن 17 إلى القرن 19م، المرجع السابق، ص 63.

[3] Torbojorn odegaard, op,cit, p 216.

[4] إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 63.

كان محفوف بالخاطر، وهو ما تطلب جهدا كبيرا من القناصل للحفاظ على امتيازات بلاده.
[1]

أعطت المعاهدات المبرمة بين الجزائر و الدول الأوربية مزايا كثيرة للقناصل كما تم ذكره سابقا، كحق الفصل في النزاعات التي تنشب بين مواطنيهم وتسهيل عملية افتراء الاسرى، ولعل أهم بند هو الذي ينص على الحق في تأسيس القنصليات، التي كان الهدف من انشائها هو متابعة الأنشطة التجارية ونقل المعلومات الخاصة بالوضع السياسي والاقتصادي لبلادهم، مما جعلهم يشكلون حلقة وصل بين الجزائر وأوروبا، في عام 1749م شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في عدد القناصل الاوربيين غير أن الظروف السياسية المعقدة نتيجة الحروب الأوربية ضد الجزائر كانت تخبرهم على مغادرة البلاد، مثلما حدث عام 1775م عندما اضطر قناصل السويد والدانمارك إلى مغادرة الجزائر وترك قنصلياتهم وبيتهم بسبب الهجوم الإسباني على الجزائر بقيادة أمير البحر اوريلي.[2]

اعطت المملكتين الدانونرويجية والسويدية أوامر للتعاون فيما بينها في الحالات الصعبة التي قد تواجههم، حيث يظهر لنا هذا التعاون خاصة في نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م بدءا من سنة 1793م حيث أصبح من مهام كل قنصل من الدانمارك أو السويد السهر على مصالح الطرف الآخر، في حالة غياب قنصل الدولة الأخرى، كانت علاقتهم حسنة مع باقي قناصل الدول الأوربية[3] وخير مثال على ذلك التضامن الذي قاموا مع قنصل الدانمارك "اولريش" عندما تم اعتقاله وسجنه من طرف الداي حيث قاموا بتنظيم مسيرة تضامنية على رأسها القنصل الإنجليزي والفرنسي، والسبب هو أن هذا القنصل الدانماركي تأخر عن موعد دفع الهدايا السنوية لايالة الجزائر، إلا أن الداي في النهاية رضخ لمطالبهم وقام بتحريره من الأسر.[4]

---

[1] بن حادة مصطفى، المرجع السابق ، ص 350.

[2] إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 56.

[3] جيمس ليندر كاثكارت: مرجع سابق، ص ص 158-159.

[4] عبد الهادي رجائي سالم: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، المرجع السابق، ص 114-115.

ونتيجة لهذه الحادثة التي وقعت مع القنصل اولريش قرر القناصل الاوربيون تأسيس جمعية تضامنية للدفاع عن قناصلهم المتواجدين في الجزائر هم وعائلاتهم.[1]

لقد استغلت الدول الأوربية العنصر الدبلوماسي من أجل التغلغل في الجزائر والعمل على فرض سيطرتها فقد سهرت على تكوين الدبلوماسيين التابعين لها تكوينا يجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية، حيث استعملت سفرائها للتفاوض وتامين مصالحها على حساب الدول الأخرى، فالجزائر لم تكن ترفض تواجد هؤلاء الاوربيين في اراضيها وذلك لما لهم من فوائد في تسيير العمل التجاري وتبادل المصالح المختلفة بينهما من خلال قناصلهم المتواجدين في الجزائر.[2]

جدول يبين قناصل الدنمارك – النرويج الذين عينوا في الجزائر من 1746-1830م

البلد	اسم القنصل	تاريخ التعيين
الدانمارك النرويج	لودلف ها ميكان (Ludolf Harmneken)	1751-1746
	فريدريك لوكام (Fredrik Lewcam)	1753-1751
	نيكولاس سوينسون (Nicolaus Suenson)	1753
	جوهان بلويارت (Johan Jacob Ployart)	1763-1753
	أندرياس أيربوي (Andreas Fireboe)	1771-1763
	نيكولاس سويلسون (Nicolaus Suenson)	1782-1771
	جوهان ريهبندر (Johan Rehbinder)	1796-1782
	جودسكه أولسون (Godske Hans Olsen)	1797
	جيرهارد بيل (Gerhardt Sivert Bille)	1805-1797
	أولريش (Georg Frederik Ulrich)	1815-1805
	أندرياس هولستن (Andreas Holsten)	

[1] Torbjorn odegaard, op,cit, p 20.

[2] عبد القادر صحراوي، عائشة جميلة: التمثل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية، "مجلة الحوار المتوسطي"، ع15-16، 2017، ص 502.

	جوهان أرنولد كارستنسن (Johan Armold Carstensen)	1822-1816 [1]1830-1822

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والتجارية.

أولا: جواز السفر الجزائري ودوره في الاقتصاد الدانونرويجي .

عندما تم عقد معاهدة السلم والتجارة بين الجزائر والدانمارك سنة 1746 م نصّ البند الرابع بشكل واضح على إلزام السفن الدنماركية إظهار "الجواز البحري الجزائري " عند تعرضها للتفتيش من قِبل رياس البحر الجزائريين[2] جاء هذا الجواز مطابقًا في شكله ومحتواه لنظيريه المستخدمين سابقًا مع كل من السويد وهولندا، حيث ينص على أنه يجب على جميغدع السفن التجارية العاشرة لراس فيستا أقصى نقطة في الشمال الغربي لشبه الجزيرة الايبيرية ضرورة حمل جواز سفر جزائري [3]، في الأول من ماي 1747م، صدر قرار ملكي يقضي بإنشاء "مصلحة الجوازات البحرية الجزائرية"، التي تقوم بحفظ كل المعلوماتة حول الجوازات التي يتم بيعها للتجار الاجانب. ونظرًا لأن الجواز الدنماركي كان مماثلًا للجواز الذي تصدره السويد، فقد اتبعت الجزائر نفس الإجراءات المعتمدة في إصدار هذا النوع من الوثائق. [4]

يقوم في البداية المالك للسلطان بتسليم وثائق تثبت بأن السفينة وما عليها هي ملك لرعايا دنماركيين ثم يتم بعد ذلك قسم اليمين على أن ما قاله صحيح وأنه لا يستعمل هذا الجواز في غير محله، ثم يقوم بعد ذلك مالك السفينة بدفع 50 ريكس دولار لصندوق العبيد لكي

[1] اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص ص 71، 72.

[2] عبد الهادي رجائي سالم، عماد عطوي: جواز السفر البحري الجزائري، بين الدول الشمالية الأوربية الولوج الأمن إلى البحر الأبيض المتوسط، "المجلة التاريخية الجزائرية"، ع9، 2018، ص ص 143.

[3] L. Müller, Consuls Corsairs and Commerce …, op.cit. , p 144.

[4] Inid, pp 144-145.

يتمكن من الحصول على جوازه، بالإضافة إلى 2 ريكس دولار تكلفة نسخة الجواز نفسه[1]، حيث يتم دفع هذا المبلغ في مدة تتراوح من 6الى12شهرا وهو ما اعتبره اصحاب السفر سعرا مرتفعا وهو صالح لمدة اقصاها سنتان او لرحلة واحدة. [2]

بعد استيفاء الإجراءات المذكورة يمكن لغرفة النجارة الدانماركية في كوبنهاغن من اصدار الجواز السفر الخاص بها، حيث يتم تقسيمه إلى جزئين كما ذكرنا سابقا في جواز السفر السويدي جزء يحتفظ به ربان السفينة على متن سفينته بينما يتم اخذ الحزء الآخر إلى الجزائر. حيث يقوم القنصل بتوزيعه على رياس البحر الذين وعند التقائهم بالسفن الدانماركية في عرض البحر يمكن للقائد الجزائري أن يلصق الجزء الذي لديه بالجزء الذي بحوزة القائد الدانو نرويجي ليتاكد من تطابق الجزئين معا[3] اما عن المعلومات التي يتضمنها هذا الجواز فهي: رقم الجواز، اسم السفينة، اسم الربان، اسم مالك السفينة المرسى المسجل فيه السفينة، حجم حمولة السفينة، تاريخ اصدار الجواز، تاريخ إرجاع الجواز. [4] (أنظر: الملحق رقم 04) في سنة 1758م أصدر مجلس التجارة قرار بأنه يمكن للسفينة مواصلة رحلتها بجواز السفر القديم إلى حين عودتها حيث يتم تسليمها جواز سفر جديد من قبل القنصل. [5]

خلال الفترة الممتدة من (1500م–1830م) شهدت جوازات السفر الجزائرية تنظيما دقيقا حيث تم توثيق الرحلات والسفن بشكل رسمي في سجلات خاصة تتضمن معلومات عن المسافر ووجهته ومدة الرحلة لان ذلك كان أمرا ضروريا خاصة للسفن العابرة للمتوسط، وتزايد نشاطها بشكل كبير لا سيما بعد سنة 1807م أين ظهرت الحاجة إلى ضبط أكبر لعملية السفر، ذلك أن بعض الرحلات كانا تواجه مخاطر كتعرضها للقرصنة، بالإضافة إلى

---

[1] ibid. , pp 179,180.

[2] إسماعيل توتة، عبد القادر فكاير: جوازات السفر الجزائرية لدول بحر الشمال (1583–1830)، مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية، جامعة خميس مليانة، "مجلة العلوم الإنسانية"، م7، ع2، ص 36.

[3] المرجع نفسه، ص 36.

[4] عبد الهادي رجائي سالم، عاد عطوي، المرجع السابق، ص 144.

[5] اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 37.

أن المعاهدات التي تم توقيعها مع الجزائر تنص على ضرورة تقديم السفن لجوازات سفر رسمية وفي حال عدم التزامها بذلك فإنها تتعرض للاحتجاز.[1]

مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م والتزام كل من تونس والمغرب بوقف اعمال القرصنة لم يتم التوقف عن اصدار جوازات السفر الجزائري، بل استمر العمل في ذلك على الرغم من أن التجار ومالكي السفن احتجو على أن الخطر قد زال عليهم، وتبعا لذلك قامت الدانمارك في 9 جويلية 1831م باصدار قانون جديد يقضي بتخفيض تكلفة الجواز الجزائري ثم تبعه بعد ذلك صدور قرار ملكي بتاريخ 1 جويلية 1840م ينصّ على أن حمل الجواز البحري أصبح عملية اختيارية على ربان وملك السفينة. ونتيجة لذلك بدأت أعداد جوازات السفر في التناقص، فبعد أن كانت 261 نسخة عام 1839م أصبحت 139جواز سنة 1840م، ثم 6جوازات سنة 1844م ليتوقف بذلك اصدار الجوازات بعد هذا العام .[2]

جواز السفر الجزائري كانت له ايجابيات كثيرة كتنظيمه للملاحة في عرض البحر المتوسط وتامين السفن من تعرضها للقرصنة والحجز، إلا أنه رغم ذلك كانت له سلبيات منها اللغة التي كتب بها والتي ام تكن مفهومة عند معظم رياس البحر لأنهم كانو لايتقنون الفرنسية والإنجليزية، بل كانو يعرفون فقط كيفية استخدامه، بالإضافة إلى أن جواز السفر كان احيانا يتعرض لعمليات التزوير وهو الأمر الذي أدى إلى غضب مسؤولي الجزائر حيث كانت مدينة ليفورن تعتبر احد اهم المراكز الرئيسية للتزوير جوازات السفر.[3]

ان جواز السفر الجزائري لا يعتبر وثيقة قانونية تجارية ينتهي دورها بمجرد انتهاء المهمة التي أصدرت لأجلها وإنما هو يعتبر بمثابة خزان لحفظ المعلومات، التي يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها، ومثال ذلك ماقام به الباحثان الاسكندنافيان يوهانسون واندرسون اللذان اثبتا

[1] نفسه، ص 35.

[2] عبد الهادي رجائي سالم، عماد عطوي، المرجع السابق، ص 144.

[3] اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 38.

من خلال دراستهم لسجلات جوازات السفر أن التغيير المفاجئ الذي عرفته التجارة الدانماركية في النصف الثاني من القرن 18م وبداية القرن 19م لم يكن نتيجة الحياد في الحروب فحسب، وإنما كان أيضا للسلم الذي عرفته مملكة الدانمارك مع الجزائر والدول المغاربية الأخرى.[1]

ثانيا: التبادل التجاري:

خلال فترة الحكم العثماني عرفت العلاقات التجارية الجزائرية الدانماركية تطورا ملحوظا حيث بدأت على اساس اتفاقيات تجارية تهدف من خلالها الدانمارك إلى تأمين مرور سفنها في البخر المتوسط دون تعرضها للقرصنة من الأسطول الجزائري وذلك مايظهر جليا من خلال معاهدة السلام سنة 1746م التي وقعت بين الطرفين وما تلاها بعد ذلك من عملية تبادل للهدايا وتعيين للقناصل مما سهل من عملية النشاط التجاري بين الطرفين.

في النصف الأول من القرن 18م لم يكن للدانمارك تجارة فعالة في البخر الأبيض المتوسط، لأنها عكس السويد لم تعقد السلم مع الدول المغاربية في هذه المرحلة، لكن في الفترة الممتدة من 1746م و1753م تبدّلت الأوضاع بعد أن أبرمت مملكة الدنمارك–النرويج سلسلة من معاهدات السلم مع دول شمال إفريقيا، وفي مقدّمتها الجزائر. فقد أتاحت هذه الاتفاقيات لسفنها غير المسلحة دخولًا آمنًا إلى مياه البحر الأبيض المتوسط دون الخوف من تعرضها لخطر القرصنة أواي شكل من اشكال الاعتراض، ونتيجة لذلك شهدت حركة الملاحة الدنماركية–النرويجية نموًا ملحوظًا، حيث وصل عدد رحلات سفنها في البحر المتوسط الى أكثر من 15 ألف رحلة خلال الفترة الممتدة من عام 1747 إلى عام 1807م.[2]

[1] Leos muller, coursair, op cit, p 153.

[2] عبد الهادي رجائي سالم، وأمينة حمودي: معاهدات السلام بين مملكتي السويد والدانمارك وإيالة الجزائر ودورها في تطور التجارة الاسكندنافية في المتوسط 1729–1830، "المجلة الجزائر للأبحاث والدراسات"، م4، ع1، جامعة 2، 2021، ص 203.

تركزت تجارة الدانمارك خلال هذه المرحلة على استيراد الملح من البحر المتوسط انا صادراتها فقد كانت قليلة حيث ركزت على تجارة الخشب النرويجية المنخفضة الثمن، والسمك بدرجة أقل[1] إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن التجارة الدانماركية عرفت توسعا كبيرا خلال هذه المرحلة، حيث ساعدها على ذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام لاسيما بين البلطيق والجزائر، إلا أن العامل الأهم كان تبني الدانمارك –النرويج سياسة الحياد التي اعتمدتها حكومة كوبنهاغن والتي مكنت سفنها من الابحار بكل حرية عكس بقية الدول الأخرى التي كانت غالبا ما تتعرض للعرقلة كالمصادرة أو التفتيش لاسيما في فترة الحروب والنزاعات الكبرى التي عرفها النصف الثاني من القرن 18م . كما ساهم كذلك في تطوير تجارة الشحن البحري لكل من السويد والدانمارك مما أدى إلى تطور اسطولها التجاري الذي مكنها من منافسة الدول الشمالية الأخرى في الشحن إلى المتوسط.[2]

مع توقيع الدانمارك لمعاهدة السلم والتجارة مع الجزائر وباقي الدول في شمال إفريقيا بدأت السفن الدانماركية العابرة لراس" فانستير" في التزايد وهو ما أدى بدوره إلى إلى الزيادة في إصدار جواز السفر الجزائري مثال ذلك ما حدث خلال سنة 1750م حيث دخل إلى المتوسط حوالي 98 مركبا دانماركيا نرويجيا، وفي سنة 1760م ارتفع هذا العدد إلى 184، ثم صار245 في 1780م ليرتفع إلى 779 مركبا حاملا لجواز السفر الجزائري سنة 1794م، ليصبح بذلك الشحن الدانماركي ذا أهمية بالغة وكبيرة عبر البحر الأبيض المتوسط.[3]

[1] المرجع نفسه، ص 203.

[2] عبد الهادي رجائي سالم: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، المرجع السابق، ص ص 67-68.

[3] Erick gobel، damish algerian sea paises,op،cit p 183

الرسم البياني: يمثل الشحن الدنماركي في البحر الأبيض المتوسط. [1]

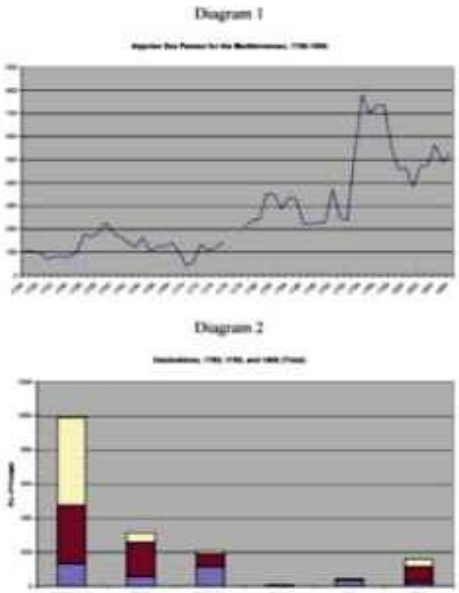

شهدت التجارة الدانماركية تطورا ملحوظا لاسيما أواخر القرن 18م حيث جنت فوائد كبيرة من تجارتها في المتوسط وأصبح وجهة اقتصادية مهمة للدانمارك، يتضح ذلك من خلال التقرير الخاص الذي تقدمت به غرفة التجارة الدانماركية الذي يؤكد على أن الدانمارك نجحت في تعزيز مكانتها البحرية التجارية من خلال توقيعها لمعاهدات سلمية مع الجزائر، خاصة في الفترة الممتدة من 1778 م-1798م بمعنى الفترة التي تم فيها تجديد السلام بين البلدين، والذي تحصلت من خلاله الدانمارك على 16الف مليون "ركس دولار"[2] من الملاحة في المتوسط، وحوالي 500 مركب دانماركي نرويجي، وحوالي 4500 بحار كانت معيشتهم مرتبطة بشكل مباشر بالابحار في المتوسط. كانت الصفقات التجارية التي تتم بين

[1] ibid, p 183

[2] **ريكس دولار:** هي عملة كانت تستعمل في الدانمارك والنرويج والسودان، أنظر: اسماعيل توتة جوازات السفر الجزائرية لدول بحر الشمال (1583-1830): المرجع السابق، ص 36.

البلدين في الجزائر يشرف على رعايتها القناصل التابعين للدولة الدانماركية مثل القنصل ادولف هاميكان الذي لعب دورا كبيرا في السهر على ذلك، هذه الصفقات كانت تتم مع الداي واليهود وقناصل باقي الدول الأخرى لاسيما مع قنصل فرنسا والسويد لان هذه الشخصيات كانت هي الفاعلة في تجارة الايالة كما كان لهم دور كبير في إدارة شؤونها المالية والتجارية.[1]

تمثل التبادل التجاري بين الجزائر والدول الاسكندنافية لاسيما الدانمارك في شكل الاتاوات والهدايا التي كانت تدفعها هذه الدول حيث التزمت بدفع مبالغ مالية بشكل منتظم لتفادي اي هجمات، مما ساعد على تنشيط تجارتها في المنطقة المتوسطية[2] هذه الاتاوات مكنت الجزائر من الحصول على مايلزم من المعدات الحربية والبحرية التي كانت تحتاجها في حين استفادت منها الدانمارك بحصولها على الأمن والسلام الذي التزمت به الجزائر[3] وبالتالي فإن ما قد يُنظر إليه على أنه "عبء مالي" للدانمارك لم يكن في الحقيقة إلا استثمارًا استراتيجيًا مكّنها من تعزيز مكانتها التجارية والبحرية في واحد من أهم الممرات البحرية العالمية في القرن الثامن عشر[4] بل إنّ الدراسات الحديثة بينت أن قيمة الضرائب والهدايا التي دفعتها الدانمارك لدول شمال إفريقيا مجتمعة في تسعينات القرن 18م لم تساو سوى 15% من المداخيل الصافية للتجارة الدانماركية المتوسطية.[5]

---

[1] عبد الهادي رجائي سالم، عماد عطوي: جواز السفر الجزائري سبيل الدول الشمالية الأوربية للولوج الأمن إلى البحر الأبيض المتوسط، المرجع السابق، ص 204.

[2] صرهودة يوسفي، المرجع السابق، ص 239.

[3] Erick Gobel, op, cit, p 177-178.

[4] جون. ب. وولف بابيست، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعريب: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 413.

[5] E.Gobel, op, cit p 176.

إلا أنه وعلى الرغم من ان كلا البلدين قد اتفقا على تقليل الرسوم الجمركية المفروضة على السفن الدانماركية بما قيمته 5% واعفاء بعض السلع من الضريبة إلا أن التجارة بينهما لم تكن قوية مثل تجارة الدانمارك مع باقي الدول المتوسطية الاخرى.[1]

المبحث الثالث: الصراع البحري الجزائري الدانونرويجي.

أولا: الاتاوات ودورها في النزاع الجزائري الدانو نرويجي:

كانت الاتاوات والهدايا احد الركائز الأساسية للعلاقات الجزائرية مع الدول الأوربية خلال الفترة الحديثة، بل أصبحت شيئا متعارف عليه في علاقتها معها[2] كانت الجزائر تفرض عليها مبالغ مالية وهدايا سنوية في شكل تبرعات مالية، من الاسلحة والبخار والاسلحة النارية، وعلى الرغم من انها كانت مكلفة الا انها كانت ضرورية من أجل السماح لسفنها بالمرور الأمن في البحر المتوسط وعدم التعرض لها من قبل الاسطول الجزائري.[3]

بعد عقد معاهدة السلم والتجارة بين الحزائر ومملكة الدانمارك – النرويج سنة 1746م اتفق الطرفين على أن تدفع الدانمارك ضريبة سنوية للجزائر تتكون من 500 قنطار من مسحوق البارود و8 آلاف قذيفة من أحجام مختلفة، 25 حبلا، 50 مجذافا 10مدافع من عيار 12، وفي السنة الموالية من عام 1747م وصلت إلى الجزائر اول شحنة من المعدات البحرية اشتملت على 40 مدفعا كبير 4مهاريز 20الف قذيفة مدفعية 6الاف قنبلة وعدد من الصناعات البحرية، إلا أن الداي قام برفض المهاريس بحجة انها لم تكن من النوعية المطلوبة، وهدد بقطع العلاقات لان هذه المهاريس من حديد و ما طلبه كان من البرونز وحسبه أن حكومة كوبهاغن لم تلتزم بما طلبه وتجاهلته.[4]

---

[1] عبد الهادي رجائي سالم، أمينة حمودي: المرجع السابق، ص 207.

[2] بوعلام صفاح: تأثير تراجع الغنائم البحرية في السياسة الضريبية بإيالة الجزائر، "المجلة التاريخية الجزائرية"، م7، ع1، جامعة حسين مليانة، الجزائر، 2023، ص 338.

[3] E.Gobel, op, cit p 176-177.

[4] المرجع نفسه، ص 338،339.

في سنة 1748م طالب الداي مملكة الدانمارك بمزيد من الهدايا والاتاوات إلا انها وصلت متأخرة إلى غاية عام 1749م والسبب في ذلك أن السفينة التي كانت تحمل هذه الهدايا غرقت في البحر في منطقة قريبة من السواحل الدانو نرويجية، حيث انه تم إنقاذ وحمولتها وطاقمها الذي غرق منه 3 من افرادها، تم تعويضها بسفينة أخرى بقيادة الربان هوغلانت الذي وصل إلى الجزائر عام 1749م بسقينة تحمل ضريبة سنتين وهدايا للداي والمسؤولين الجزائريين من ضمنها ساعة مزينة ب38 الماسة.[1]

أن هذه الاتاوات والهدايا التي كانت تدفعها الدانمارك ضمنت الأمان لسفنها كما وفر العديد من المعدات الحربية للجزاير نتيجة الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها من الغنائم[2] فالدانمارك كانت تزود الايالة بالعتاد الحربي وتدفع الأموال من أجل الحصول على الأمن أو لإرضاء الداي في شكل هدايا التي كانت تقدم كل سنة، من ذلك نذكر الرسالة التي ارسلها القنصل هاميكان للمملكة في سنة 1751م والتي طالب فيها بضرورة دفع ماقدمته 1268بياستر الندمستحقة للسنة الفارطة مرفقة ب3500 بياستر كقيمة ل 50ياردة مع الأجزاء كاملة ب4765 وتمه في حال عدم وصول هذه الأموال المطلوبة فانه لن يتم اصدار جواز سفر لسفن المملكة. [3]

لقد كان تغيير القناصل فرصة مواتية للدايات الجزائر من المطالبة بالمزيد من الهدايا والاتاوات، فعند تعيين الدانمارك ايروبوي كقنصل جديد في الجزائر طلبت منه المملكة بتبليغ الداي بأن هناك هدايا إضافية ذات قيمة ثمينة ستصله في وقت قريب بمناسبة تعيينه كحاكم جديد على الجزائر. أن الداي باب محمد لم يكن يضيع اي فرص من أجل المزيد من الهدايا من القناصل الاوربيين، كما أنه في كثير من الأحيان لم يكن راضيا عليها، ففي سنة 1768م بلغ هذا القنصل الدانونرويجي برفض الداي لهذه الهدايا وأنه يريد هدايا إضافية تبلغ

[1] نفسه، ص 166.

[2] جون وولف بابتيست: المرجع السابق، ص 413.

[3] صرهودة يوسفي: المرجع السابق، ص 243.

قيمتها 3600 ريكس دولار وأنه يجب إرسال هذا المبلغ إلى مرسيليا في مدة أقصاها ثلاثة أشهر، وهو مايدل على أن حكومة الحزائر كانت ترهق المملكة بالهدايا الإضافية وهو ما يتعارض مع مانصت عليه معاهدة السلام بين البلدين مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما. [1]

كان دائما يحدث سوء تفاهم ونزاع بين الداي والقنصل الدانماركي حول جودة البضائع والمعدات عند تقديم الاتاوات، مثال ذلك احتجاج الداي على قذائف المدفعية التي احضرها هوغلانت سنة 1749م بحجة انها ليست دائرية. [2]

كما ان هذه الاتاوات والهدايا كانت أحد الأسباب التي ادت إلى النزاع بين البلدين وقد ظهر ذلك جليا عند تولي محمد بن عثمان باشا الحكم، والذي أصر على المملكة تقديم هدايا إضافية بعد فترة قصيرة من توليه الحكم، الأمر الذي اعتبرته الحكومة خرقا لمعاهدة 1746م، فتغيير الحكام في الجزائر كان يحدث حالة من عدم الاستقرار للقناصل الاوربيين، الذين كانو مجبرين على التعرف عليه ومعرفة شخصيته من أجل دفع المزيد من الهدايا. [3]

أصبحت الإتاوات في أواخر العهد العثماني تمثل في جوهرها التزامات مالية دورية تدخل ضمن ميزانية الدولة، ووسيلة لترضية الجزائر مقابل امتيازات تجارية واحتكارات بحرية تمنحها للدول الأوروبية. غير أن الجزائر أحسنت استغلال هذه العائدات، حيث وظفتها في صيانة أسطولها البحري، وبناء سفن جديدة، كما ساعدتها على التصدي للحملات الأوروبية المتكررة، فضلاً عن تعزيز خزينة الدولة ودعم أنشطتها الدفاعية والاقتصادية[4].

---

[1] نيلز نيلسون موس: أسير نرويجي في مدينة الجزائر (1769-1772) تر، تع، لخضر بوطة "مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية"، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ص ص 137-138.

[2] عبد الهادي رجائي سالم: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، المرجع السابق، ص 116.

[3] نيلز نيلسون موس: المرجع السابق، ص 137.

[4] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 25.

ثانيا: المواجهات الجزائرية الدنماركية- النرويجية 1769-1772م:

يمكن إرجاع اولى المواجهات الجزائرية الدانو نرويجية إلى النصف الأول من القرن 17م وبالغلط سنة 1629م، عندما وصلت سفينتان جزائريتان إلى جزر فارو التابعة لمملكة الدانمارك حيث هاجم البحارة الجزائريون السكان المحليين وقاموا بقتل حوالي 300 شخص بينهم نساء واطفال، كما تم نقل جزء منهم كأسرى إلى الجزائر[1]، تكررت هذه الهجمات لاحقا بين البلدين في عام 1672م وذلك عندما تعرضت احدى السفن الدانماركية المسماة olderburg لهجوم مفاجئ من طرف اربعة من القراصنة بالقرب من جزر فاروا أن هذا الهجوم فشل نتيجة التسليح الجيد للسفينة الدانماركية وكرد على هذا الهجوم قامت مملكة الدانمارك سنة 1687م بإرسال اسطول بحري يضم ستة سفن حربية إلى المحيط الأطلسي من أجل مراقبة القراصنة الجزائريين ومنهم من التعرض للسفن الدانماركية، وأسر طاقتها، حيث تمكنت السفن الدانماركية من تحقيق عدة انتصارات من أبرزها ضد السفينتين الجزائريين فرانسيسكو وقولدي لاوس وايبن حيث قامت باسر طاقمها ونقولهم إلى البرتغال.[2]

خلال فترة القرن 18م عرفت الجزائر هدوءا نسبيا حيث لم تتعرض لهجومات من طرف الدول الأوربية ماعدا بعض التهديدات فقط ولعل سبب ذلك هو عقدها لمعاهدات سلمية جديدة خلال هذه الفترة، كما شهدت كذلك تحرير لبعض الأسرى، ماعدا الحملة التي شهدتها من طرف الدانمارك في أواخر هذا القرن سنة 1779 م بسبب نظام الاتاوات.[3]

ساهمت التعقيدات المترتبة عن نظام الإتاوات في كثير من الأحيان في تأزم العلاقات بين الجزائر والقوى الأوروبية لاسيما مع المملكة الدانماركية، حيث اصبحت هذه الاتاوات تمثل عبئا دبلوماسيا عليها، كما ادى الى توتر العلاقات لاسيما مع الدانمارك، وتعتبر فترة حكم الداي محمد عثمان باشا (1766-1791م) خير مثال على ذلك، فبعد وصوله الى

[1] اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 180.

[2] عبد الهادي رجائي سالم: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، المرجع السابق، ص 27-28.

[3] اسماعيل توتة: المرجع السابق، ص 184.

الحكم ساهم بشكل كبير في هذه التعقيدات، لاسيما أن فترة حكمه تزامنت مع عجز ميزانية الايالة، حيث قرر الرفع من قيمة الاتاوات المفروضة على الدول الأوربية لاسيما الدانمارك، هذه الاخيرة التي لم تلتزم بدفع ماعليها من اتاوات عند توقيع معاهدة 1767م، مما دفع الداي إلى إعلان الحرب عليها سنة 1769م، وذلك بعد سلسلة من الاتهامات التي ادت إلى تدهور العلاقات بين البلدين[1] والتي تمثلت في عاملان اولهما دخول الدانمارك –النرويج سنة 1768م في حلف مباشر مع روسيا التي كانت في حرب مع الدولة العثمانية في الفترة الممتدة من (1768–1774م)، أما العامل الثاني فتمثل في الاتهامات التي تم توجيهها إلى الدانمارك من طرف السلطات الجزائرية والتي مفادها انها قامت ببيع جوازات سفر بحرية جزائرية لمدينة هامبرغ، هذه الاخيرة التي لم يكن لها أي علاقات رسمية مع الجزائر، وهو ما يعتبر مناقضا لما نصت عليه معاهدة 1746م حيث جاء فيها عدم تسليم جواز السفر الجزائري الا لرعايا ومراكب دنماركية.[2]

نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بإعلان الحرب على الدانمارم في 14 سبتمبر 1769م حيث تم منح القنصل الدانماركي اريبوArebo مهلة ثلاثة أيام لمغادرة الجزائر، ومهلة أربعين يوما قبل أن يقوم رياس البحر بحربهم ضد السفن الدانماركية، وعلى أثر ذلك قام القنصل ايريبو بمغادرة البلاد وابحر إلى ميناء طولون حيث قام بتحذير سفن بلده من خطر البحرية الجزائرية.[3]

سعى السفير الدانماركي في إسطنبول للضغط على السلطان من أجل ارسال رسالة إلى الداي في الجزائر يطالبه فيها بإنهاء هذه القطيعة، حيث قام السلطان مصطفى الثالث في 08نوفمبر 1769م بإرسال كتاب إلى الداي محمد بن عثمان يدعوه من خلالها إلى إنهاء

---

[1] عبد الهادي رجائي سالم: حرب (1769–1772)، بين الجزائر ومملكة الدانمارك النرويج من خلال مصدر بن نيلسون موس وابن رقية التلمساني، "مجلة الدراسات التاريخية العسكرية"، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] أحمد بوناجي، السعدي هبال: المرجع السابق، ص 110، 111.

هذا النزاع والعودة إلى السلام بين الدولتين وتجديد المعاهدة معها،كما نهاه أيضا على تجنب الدخول في نواعات مع الدول الأوربية، لكن الداي رفض ذلك واستمر فيما كان عازما عليه ولم يستجب لطلب السلطان.[1]

من العوامل التي ساهمت في تاجيج الحرب لدى المملكة هو انها خلال هذه الفترة كانت خاضعة لهيمنة الوزراء والموظفين، بسبب غياب الملك كريستيان السابع (1749- 1898م) ذو العشرين سنة نظرا لإصابته بمرض عقلي، كان الوزير" برنستوفر" هو الذي يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلم الخاصة بالمملكة، كما كان يمتاز بالغطرسة، حيث اقترح ارسال حملة تأديبية للجزائر دون أن يستشير اي احد في اتخاذ لقراره، إلا أن قراره كان متسرعا و لم يأخذ الأمر على محمل الجد مما انعكس سلبا على المملكة، ولكن الواضح هو أن هذا الوزير لم يكن على علم بالتهديدات التي كان القنصل الدانونرويجي يقوم ببعثها وهو ما جعل مملكة الدانمارك تقوم بتجهيز اسطولها من أجل قصف مدينة الجزائر.[2]

قامت السلطات الدانماركية بتجهيز اسطول لقصف مدينة الجزائر، حيث كان يتألف من 4سفن خط، كانت تحمل ما بين 50 إلى 70مدفعا أما الطاقم فقد وصل عدده إلى 2451عسكري شكلوا كن بحارة وضباط قدموا من الجهات المختلفة للملكة، بالإضافة إلى 516 جندي من مشاة البحرية بقيادة الاميرال "كاس" سكان الجزائر من مختلف الفئات كانوا على علم بهذه الحملة حيث انهم اخذو احتياطاتهم واستعدوا للمواجهة، وقاموا بوضع تنظيمات دفاعية، حيث انهم نصبو حاجزا من10مدافع ومنجيقين[3] واعدو بارحة لاستعمالها في نقل الأكياس من الصوف للاحتماء بها وحماية المدافع، من الحيل التي استعملها السكان أيضا انهم وضعوا حاجزا من الرمال واغصان الأشجار في الجهة الشمالية للمدينة، وعملوا

[1] نفسه، ص 112.

[2] نيلسون موس: المرجع السابق، ص 140.

[3]Odegaard, torbjorn: niels moss un novégien a alger 1769-1772 mokelegaards trykkeri, fredrikstad, 2007, p62.

على تدعيمه ب10مدافع ومدفعين من قذائف الهاون، كما جعلو مدفعية اخرين من نوع الهاون خارج احدى البوابات الواقعة وسط التحصينات. [1]

بعد شهرين من الابحار وصلت الحملة الدانماركية النرويجية إلى ميناء الجزائر في 02 جويلية 1770م بالطول يتكون من 11سفينة حربية، رست باتجاه برج السردينية خارج برج العاصمة، وبعد ثلاثة أيام تقدمت السفن الدانماركية باتجاه الميناء وشرعت في قصف مدينة الجزائر بالقنابل[2] أطلقت خلالها الغليوطتان المقنبلتان الدانماركيتان 35 قنبلة على مدينة الجزائر، كما أطلقت سفينة الاميرال عدة طلقات .إلا أن الأسطول الدانماركي لم يستطع احداث أضرار بليغة بها نظرا لبعد المسافة حيث لم يتمكن الأسطول الدانماركي من الاقتراب بما فيه الكفاية من ميناء الجزائر، بالإضافة إلى هبوب الرياح القوية مما جعل الغليوطات غير قادرة على احداث أضرار تذكر. [3]

استمرت الحرب بيت الطرفين لعدة أيام إلى غاية 12 من جويلية أين أقدم قائد الحملة بضرب مدينة الجزائر بكل قوة للمرة الاخيرة، من خلال تركيز كل قوة الاسطول باتجاهها، إلا أن كل محاولاته باءت بالفشل نتيجة الظروف الطبيعية وقوة الرياح التي هددت برمي الأسطول في البحر، مما دفع الدانمارك إلى الاستسلام والانسحاب. [4]

يوم 15جويلية 1770م. ونتيجة لهذه الهزيمة أمرت السلطات الدانماركية بضرورة عودة القائد كاس، وتعويضه بالقائد هوغلانت، هذا الأخير الذي قام بحصار مدينة الجزائر إلى غاية 1772م، إلا أن كل المحاولات الدانماركية باءت بالفشل. مما اضطرها إلى الاستسلام وطالبت من القائد هوغلانت إجراء مفاوضات مع الداي محمد بن عثمان من أجل عقد السلام، حيث اشترط عليها الداي مقابل هذا السلام دفع هدايا في شكل معدات حربية ممثلة

[1] عبد الرحمن الجيلاني، بن رقية التلمساني: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها جنود الكفرة، تح خير الدين سعيدي، ط1، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، 2017م، ص ص 132، 133.

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: كتاب تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 239، 240

[3] جون ب وولد بابتيست: المرجع السابق، ص 417.

[4] عبد الهادي رجائي سالم: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، المرجع السابق، ص 123.

في مدافع ومهاريز[1] وبعد مفاوضات دامت إلى غاية 16 ماي 1770م وافق هوغلانت على تقديم الجزائر ماتحتاجه من المعدات الحربية واتاوات سنوية بقيمة 50الف سكة نقدا وهدايا قنصلية يتم دفعها كل سنتين بقيمة 200 بياستر، وبعد ثلاثة أيام دفعوا المال وقامو بتسليم الاسلحة، وحروب أسرهم وحملوهم إلى سفنهم، وعادو إلى بلادهم.[2]

ان الجزائر تحولت في منتصف القرن 18م من قرصنة في نظر الدانماركيين إلى شريك سلم بفضل معاهدة 1746م ثم إلى عدو عندما تم نقضها في عام 1769م واخيرا إلى صديق بفضل معاهدة 1772م أن الصداقة بين الحزائر والدانمارك كانت هشة وضعيفة ولكن على اي حال كانت صداقة استمرت إلى غاية نهاية الحكم العثماني والاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

ثالثا: قضية الاسرى:

شهد البحر الأبيض المتوسط خلال فترة القرن 17م تواجد العديد من الدول الأوربية بهدف التجارة لاسيما دول اوربا الشمالية مثل السويد والدانمارك، لاسيما في ظل ارتفاع أسعاره تجارة الملح مما دفعهم للبحث عن أسواق جديدة له، وهو ماجعلهم عرضة لهجمات رياس البحر الجزائريين خاصة في ظل عدم وجود معاهدات سلمية مع الجزائر تنظم العلاقات بينها.هذه الهجمات كانت تتم أما ضد السفن التجارية بون معارك أو من خلال الحروب على السواحل الأوربية لاسيما الشمالية منها، التي كانت اكثرها عرضة للهجمات

[1] بن رقية التلمساني، عبد الرحمن الجيلالي: المصدر السابق، ص 138.

[2] مذكرات أحمد الشريف الزهار: تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 25.

الجزائرية، والتي نتج عنها اسر العديد من المواطنين والبحارة لشمال اوربا. في الفترة الممتدة من (1635-1636) طالب ملك الدانمارك من الهولندي وليم كيفت بمحاولة لفدية الأسرى الدنماركيين المتواجدين في الجزائر حيث نجح في تحرير حوالى 50 أسير بينهم 28امراة ايسلندية و22 رجل مم النرويج والدانمارك وايسلندا.[1]

واصل البحارة الجزائريون هجماتهم ضد السفن الاوربية المتواجدة في المتوسط لاسيما دول شمال اوربا، حيث تمكنت رياس البحر من اسر سفينة نرويجية، وفي سنة 1712م قامت أيضا باسر 26بحارا نرويجيا ليصل بذلك عدد الأسرى الدانماركيين المتواجدين في الجزائر الى 80 شخصا سنة 1715م . وهو مادفع بلمملكة الى انشاء صندوق العبيد في نفس السنة الذي أشار إلى أنه يمكن لكل البحارة أن يفتدوا في حال تعرضوا للأسر في دول شمال إفريقيا، حيث تمكن من تحرير 08 أسرى في الجزائر بعد 7اسهر من تنصيبه وتحرير 23اخرين في السنة الموالية، وقد قدر عدد المحررين من الأسر خلا الفترة الممتدة من (1715م - 1736م) ب163رعية دانماركي، و244رعية بين عامي (1715-1753).[2]

من هذه الرسائل نذكرعلى سبيل المثال كتب النرويجي يوهانسن اولسن الذي كتب أكثر من 20رسالة منها التي بعثها لعائلته واصفا فيها حالته البائسة في الجزائر ووضعيته المزرية كما كما كذلك وصفا لمدينة الجزائر وطبوغرافيتها، مطالبا بذلك عائلته بتحريره من الأسر، حيث قامت هذه الاخيرة بالظغط على السلطات الدنماركية من أجل الافراح عنه كما قدمت لنا أيضا رسائل القنصل "هاميكان" (1746-1751) معلومات قيمة فيما يخص القرصة وبعض القضايا السياسية والدبلوماسية، حيث كان يقدم لبلادهتقارير شاملة عن جميع الأحداث التي حدثت بين الجزائر والدول الأوربية.[3]

[1] اسماعيل توتة: علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال من القرن 17 إلى القرن 19م، المرجع السابق، ص 103.

[2] أحمد بوناجي، السعدي هبال: المرجع السابق، ص 65.

[3] اسماعيل توتة: المرجع السابق، ص 73.

لكن وعلى الرغم من النجاح الذي تم من خلال تحرير العديد من الأسرى، إلا أن عدد كبير منهم بقي في الجزائر فمثلا في سنة 1726م كان يتواجد أكثر من 251 اسير من بينهم 45 دانماركيا، 30 من هولتشاين الدانماركية، بالإضافة إلى أسرى سويديين وهولنديين.[1]

لقد لعب القناصل دورا مهما في احزاء مختلفة من عالم لبخر الأبيض المتوسط حيث قدموا يد العون للافراد في حال تعضهم للأسر في دول ام توقع اي معاهدة مع الجزائر ويظهر لنا ذلك من رسائل الأسرى والكتابات التي ألفها عدد منهم أثناء فترة الأسر والتي تعد مصدر مهما جدا ذلك انها تقدم لنا معلومات دقيقة عن أوضاعهم وظروف الأسر.[2]

[1] عبد الهادي رجائي سالم: المرجع السابق، ص 63.

[2] Magnus ressel, op cit, p 157.

خاتمة

خاتمة:

تميزت العلاقات بين الجزائر والدول الاسكندنافية خلال الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر بالتغير والتنوع حيث مرت بمراحل من التوتر والتفاوض والتعاون، في البداية كانت هذه العلاقات متأثرة بالأنشطة البحرية الجزائرية التي مثلت قوة في البحر الأبيض المتوسط، والتي أثرت بشكل كبير على نشاط السفن الاسكندنافية، وهو ما أدى إلى حدوث صدامات ومواجهات بينهما.

هذه العلاقات بدأت باصطدامات بحرية وما تخللها من عمليات الأسر لتتحول لاحقا إلى علاقات سلمية رسمية من خلال توقيع على اتفاقيات ومعاهدات تنظم الملاحة والتجارة ومع الوقت أصبحت هذه العلاقات قوية تمثلت في تأسيس قنصليات سويدية ودنماركية في الجزائر، وتعيين قناصل لعبوا دورا مهما في تسيير شؤون بلادهم ومتابعة مصالحها التجارية.

لكن ومع مرور الوقت تطورت هذه العلاقات من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي كان الهدف منها هو حماية السفن التجارية وتأمين الملاحة في عرض المتوسط، حيث ساهمت مجموعة من العوامل في تشكيل هذه العلاقات كالموقع الاستراتيجي للجزائر في المنطقة المتوسطية والاهتمام الكبير للدول الاسكندنافية بتوسيع علاقاتها التجارية عبر البحر المتوسط على الرغم من البر الجغرافي الكبير.

من خلال دراستنا لهذه العلاقات يتضح لنا بأن الجزائر وعلى الرغم من أنها كانت إيالة تابعة للدولة العثمانية إلا أنها كانت تملك نوعا من الاستقلال في علاقاتها الخارجية، حيث وكان لها حرية التعامل مع القوى الأوربية.

يتضح لنا كذلك من خلال هذا العمل أو الدراسة بأن جواز السفر الجزائري قد لعب دورا فعالا في مجال العلاقات التجارية السلمية من خلال حافظه على هذه العلاقات لا سيما مع الدول التي لها اتفاقيات سلم وصداقة مع الجزائر وتأمين حرية ملاحقتها في عرض المتوسط.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد استفادت الجزائر من هذه العلاقات من خلال حصولها على عتاد حربي كبير وغيرها من المواد التي تندرج ضمن نظام الهدايا والاتاوات مما ساعدها على دعم قدراتها الاقتصادية في حين أن الدول الاسكندافية فقد استفادت من هاته العلاقات من خلال تأمين تجارتها وتوسيع أسواقها نحو الجنوب خاصة ما تعلق بتجارة الحديد والخشب والملح.

إن ظاهرة الأسرى كانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالدول الاسكندنافية ممثلة في مملكتي السويد والدنمارك إلى محاولة عقد معاهدات سلم وصداقة مع الجزائر وذلك من أجل تحرير الأسرى ومنع وقوعهم في أيدي الجزائريين مرة أخرى.

إن الدول الاسكندنافية اضطرت إلى دفع الجزية والضريبة السنوية لإيالة الجزائر وذلك حماية لسفنها التجارية من الهجمات الجزائرية مما شكل عبئا على اقتصادها كما تعد هذه الضريبة شكلا من أشكال الاعتراف بالقوة البحرية الجزائرية وهيبتها في المنطقة المتوسطية

الملاحق

الملحق رقم (01): معاهدة السلام والصداقة بين ايالة الجزائر ومملكة السويد سنة 1729م[1]

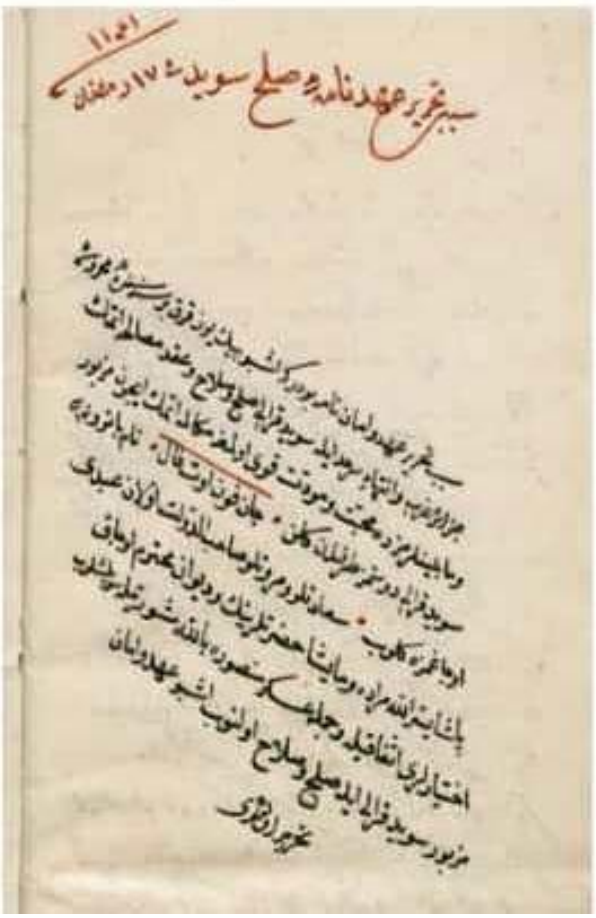

[1] اسماعيل توتة، علاقات الجزائر مع دول شمال أوروبا، مرجع سابق، ص 170.

الملحق رقم (02): معاهدة السلم والصداقة بين ايالة الجزائر ومملكة الدنمارك – النرويج سنة 1746م[1]

[1] عبد الهادي رجائي سالم، العلاقات الجزائرية الاسكندنافية، المرجع السابق، ص 164.

الملحق رقم (03): جواز سفر بحري جزائري صادر عن السلطات الدنماركية بتاريخ 05 جانفي 1781 من أجل السفينة ديفرايت باتجاه جزر الغرب الهندية التابعة للدنمارك[1]

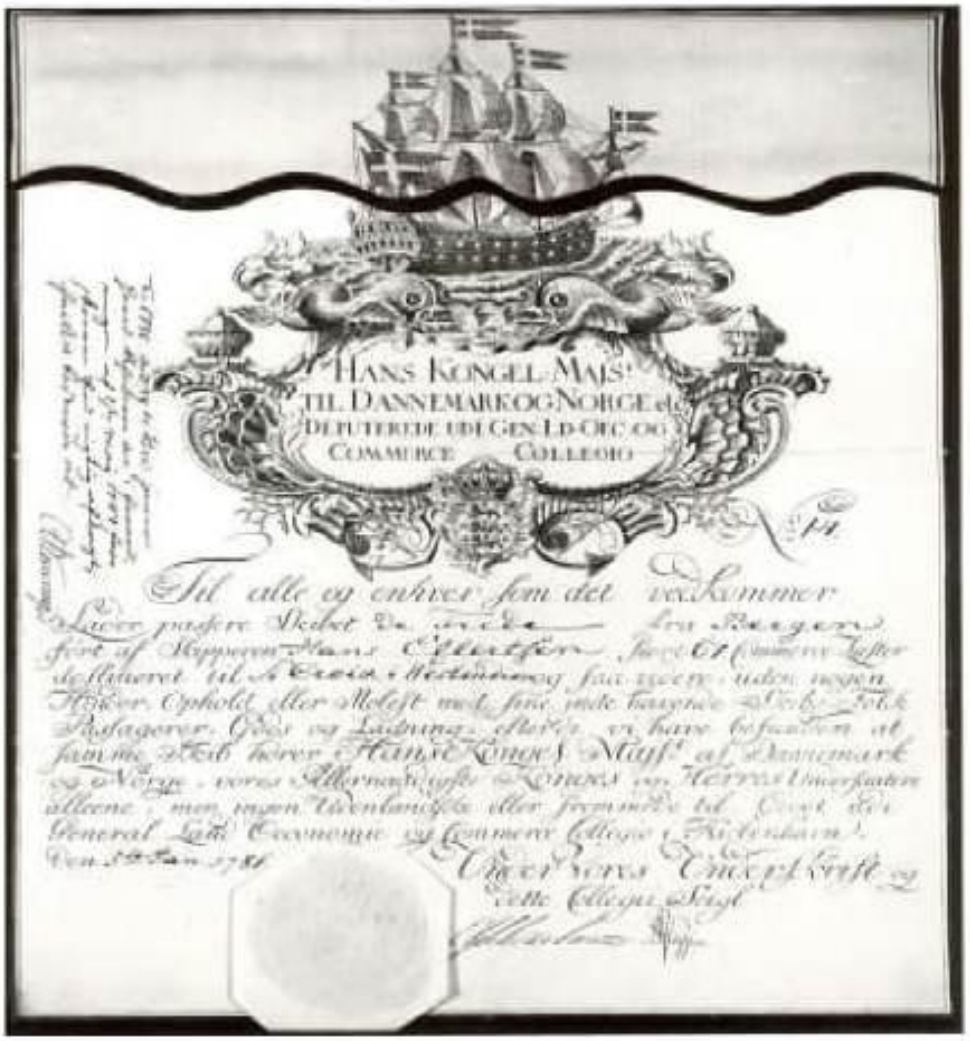

[1] Erik gobel, op,cit, p 171.

الملحق رقم (04): وثيقة تبين هدايا الدنمارك لإيالة الجزائر [1]

[1] صرهودة يوسفي، مرجع سابق، ص 248.

الملحق رقم (05): سوق الباديستان[1]

[1] Odegaard,Torbjorn, Une paix et amitié perpétuelle, op,cit, p 38.

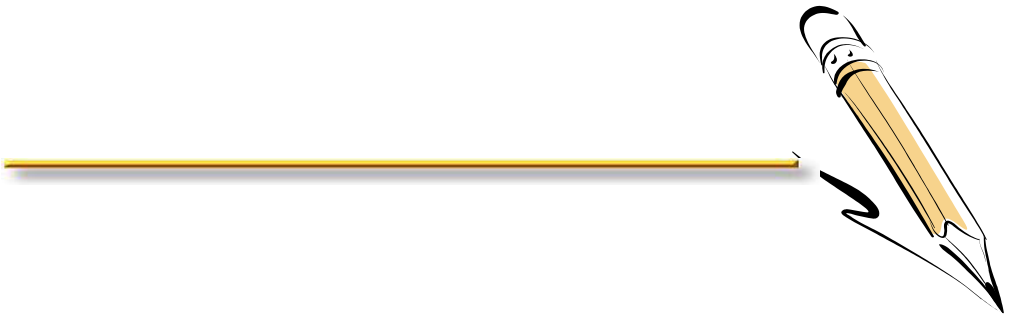

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

أ. المصادر العربية:

1. الجيلاني عبد الرحمن ، بن رقية التلمساني: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها جنود الكفرة، تح خير الدين سعيدي، ط1، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، 2017م.
2. الزهار أحمد الشريف: مذكرات أحمد الشريف الزهار، تقديم: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.
3. جميس ليندر كاثكارت: مذكرات قتصل أمريكا في المغرب، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. موس نيلز نيلسون: أسير نرويجي في مدينة الجزائر (1769-1772) تر، تع، لخضر بوطبة مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف.

ب : المصادر الأجنبية:

1. de tassy Logay: histoire de Royaume d'alger, avan l'etat la guerre des, henri de sauzet
2. Odegaard, torbjorn: niels moss un novégien a alger 1769-1772 mokelegaards trykkeri, fredrikstad.
3. Venture de paradise, alger au XVIIE siécle in R.A edite par efangan, bibliotheque national de France.

المراجع العربية:

1. آرزقي شويتام: في نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.
2. بن عامر ايمان: معاهدة واستفاليا 1648 ، الموسوعة السياسية، 2022، تشر في 2022/03/07.
3. جون. ب. وولف بابتيست، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009
4. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية والنهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
5. بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
6. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: كتاب تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. راشد زينب عصمت: تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة
8. رجائي سالم عبد الهادي ، عطوي عماد: جواز السفر الجزائري سبيل الدول الشمالية الأوربية للولوج الأمن إلى البحر الأبيض المتوسط، المرجع الساب.
9. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 83
10. سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تق، عبد القادر زيادة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
11. سعيدوني ناصر الدين ، بوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

12. سعيدوني ناصر الدين: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، المغرب)، من القرن العاشر إلى القرن التاسع، قسم التاريخ، جامعة الكويت، 2010.

13. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.

14. سعيدوني ناصر الدين: صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحرية الجزائرية ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، 1997.

15. السيد أشرف صالح محمد: أصول التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، ط1، دار ناشرين للنشر الالكتروني، الكويت، 2009

16. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1519-1830)، دار هومة للنشر والتوزيع، 2012، ص 139.

17. عبد العزيز عمر: التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000م.

18. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى غاية 1962)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 235.

19. غطاس عائشة وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها منشورات المركز الوطني، للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

20. فارس محمد خير الدين: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 1969.

21. فكاير عبد القادر ، العلاقات الجزائرية الاوربية 2، تاريخ الجزائر الحديث، (1519-1830)، ماستر، محاضرات السداسي الثالث.

22. المقرجي ميلاد: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1453-1848)، ط1، منشورات دار قاز يونس، بنغازي، 1996م.

23. الميلي مبارك بن محمد هلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.

24. نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر وهيبتها الدولية، ج1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2007م.

25. هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،

المراجع الأجنبية:

1. Richardson David, Mediterranean passes in the public record office micro film academic publishes, london, 1981.
2. Maameri Fatma: ottoman algeria i, western diplomacy history with special emphaise on relation with the united state of america (1776-1816) these de dectorate d'etat, university of mentouri de Constantine, 2008.
3. grammont H.D, hidtoire d'alger sous la domination turque, (1519-1830), ernest, heroux editeur paris, 1987.
4. Leos muller: consuls corsairs and commerce the swedish consulanser and hony jistantace sipping 1720-1815, elancérs gotats, stockholm, sweden, 2004.
5. Odegaard, Torbjorn, Une paix et amitié perpétuelle, SINAS, Fredrikstad, 2013.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بلبل رحمونة: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564 إلى 1870، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 2010-2011
2. بن كردرة زهية: أسواق مدينة الجزائر في الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال مصادر رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر، 1999، 2000
3. بوحالة خديجة: الجاليات الأوربية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغربي، والثقافي المغاربي عبر العصور، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة العقيد الدرارية، أدرار، 2012-2013
4. بوناجي أحمد ، هبال السعدي: علاقات الجزائر بدول شمال أوربا خلال العهد العثماني، ق17م، إلى القرن 19م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2023-2024م
5. توتة إسماعيل: علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال من القرن 17 إلى القرن 19م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص الدور الحضاري للجزائر في العصور الوسطى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي، بونعامة، خميس مليانة، 2020، 2021
6. جميلة عبد اللاوي ، فصيح أحلام: التمثيل القنصلي الأوربي بالجزائر العثمانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت 2015-2016
7. حنيش ليلة: حرب الثلاثين سنة في أوربا (1618-1648)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2023-2024

8. رجائي سالم عبد الهادي الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية (1518-1830)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم، سعد الله، 2019-2020

9. رجائي سالم عبد الهادي: العلاقات الجزائرية الاسكندنافية في الفترة العثمانية (1729-1792)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائرية، أبو القاسم سعد الله، 2014م

10. الصغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، مذكرة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، 2012.

11. القاسمي إلهام: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإسلامية جامعة درارية، أدرار، 2015-2016.

12. قرباش بلقاسم: الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى اسطولي، معسكر 2015-2016

13. محرز أمين: الجزائر وعهد الآغاوات (1659-1671)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر، 2007-2008.

14. مشوشة سمير: الاختراق التجاري الفرنسي لاقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن 17م، و 18م، (صيد تجارة المرجان أنموذجا)، جامعة وهران، 2023

15. معاشي جميلة: الانكشارية والمجتمع بباياك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

المجلات والمقالات:

أ. **العربية:**

1. بابة عائشة وحساني مختار: الأوضاع السياسية في الجزائر في العصر العثماني (1519-1830)، م8، ع4، مجلة متون، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2017.
2. بلعيدي عز الدين: التجارة الجزائرية الخارجية أواخر العهد العثماني، م3، ع1، تافزا مجلة الدراسات التاريخية والأثرية، تيبازة، 2023م.
3. بوشيبة ذهبية: الجيش الانكشاري في إيالة الجزائر بين ثنائية المصادر المحلية والأجنبية، م8، ع4، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مولاي الطاهر، مجلة متون، سعيدة، 2007.
4. بوطبة لخضر: مذكرات الأسير النرويجي نيلز نيلسون موسى (1769-1772)، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2
5. توتة إسماعيل فكاير عبد القادر: جوازات السفر الجزائرية لدول بحر الشمال (1583-1830)، مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية، جامعة خميس مليانة، مجلة العلوم الإنسانية، م7، ع2
6. توتة اسماعيل: المواجهات العسكرية بين الجزائر ودول شمال أوربا (1600-1830)، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية، دراسات وأبحاث في التاريخ السعكري للجزائر في العصور التاريخية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2023 .
7. حميد ايت حبوش: الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني ،ع 05،"مجلة الحوار المتوسطي ".

8. خيضر عقبة: النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين القرن 17 و 19، ع 6، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي
9. دادة محمد: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لليهود الجزائر في الفترة العثمانية، ع1، مجلة الغمور الجديدة، وهران، 2013
10. درعي فاطمة: مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأوربا خلال العهد العثماني، م1، ج3، مجلة الحوار المتوسطي جامعة معسكر، الجزائر، 2019
11. رجائي سالم عبد الهادي ، حمودي أمينة: معاهدات السلام بين مملكتي السويد والدانمارك وإيالة الجزائر، ودورها في تطوير التجارة الاسكندنافية في المتوسط، 1728، 1830م، حادثة الجزائر2، المجلة الجزائرية، للدراسات، م4، ج1، الجزائر، 2021م
12. رجائي سالم عبد الهادي ، عطوي عماد: جواز السفر البحري الجزائري، بين الدول الشمالية الأوربية الولوج الأمن إلى البحر الأبيض المتوسط، المجلة التاريخية الجزائرية، ع9، 2018
13. رجائي سالم عبد الهادي: حرب (1769-1772)، بين الجزائر ومملكة الدانمارك النرويج من خلال مصدر بن نيلسون موس وابن رقية التلمساني، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري
14. سهيل جمال الدين: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11، 17م، ع 19، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، 2011.
15. سيدهم فاطمة الزهراء: موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، ع13، دورية كان التاريخية، 2011.
16. شافو رضوان: نظرة حول تطور الأنشطة الاقتصادية في الجزائر في العهد العثماني، م1، ع1، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

17. شعباني بدر الدين: الجيش الجزائر خلال العهد العثماني، م2، ع4، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، جامعة قسنطينة، 2020.

18. شوقي عبد الكريم: الوضع السياسي والعسكري في عهد الدايات العاديين بالجزائر (1671-1711م)، م7، ع2، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر القاسم سعد الله، 2023.

19. صحراوي عبد القدر ، جميلة عائشة: التمثل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، ع15-16، 2017

20. صرهودة يوسفي: العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر المتصل لودولف ها ميكان (1746-1751م مجلة عصور الجديدة، مج 10، ج2، 2020م

21. صفاح بوعلام: تأثير الغنائم البرية في السياسة الضريبية بإيالة الجزائر، م7، ع1، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة خميس مليانة، الجزائر

22. فكاير عبد القادر: العلاقات الجزائرية الأوربية 2، العلاقات الجزائرية السويدية، السداسي الثالث، محاضرة مقدمة للسنة الثانية ماستر 2

23. محمد مختار زغار: المصطلحات العسكرية في الجزائر خلال الفترة العثمانية من خلال مذكرات احمد شريف الزهار و كتاب الكلمات التركية و الفارسية في اللسان الجزائري لابن شنب ، مج 07، ع 01، "مجلة الدراسات التاريخية و العسكرية ،"2025.

24. محمود عامر: المطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117-118، ثم التاريخ، جامعة دمشق.

25. مصطفى بن حادة: قراءة في العلاقات الجزائرية من خلال القنصل شارل فسي غاليي، م2، ع1، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019م

26. نواصر نصيرة: لمحات عن الوضع التجاري أواخر العهد العثماني في إيالة الجزائر، م6، ع2، مجلة البحوث التاريخية، جامعة غرداية، الجزائر، 2022.

ب. الأجنبية:

1. Bardoux " la vie d'un consul auprès de la régence d'Alger, africaine, no 65, 1924.
2. Leos Muller swedish portuguese trade and swedish consular service (1700-1800) in book: the articulation of portuguese salt to world circuits old and new consumption trends publishes, institude of modern history university of porto.
3. Leos Muller: swedish shipping in southern Europe and peace treates with north african state, anccomomic security perspective in listorical social research (N134) vol 35, 2010, p 191.
4. ressel Magnus: " the morth European war of ransoming ecploration into an knoun dimension of the early moder, welfare state, in: historical social research, N134, 2010.
5. Östlund, Joachim. “Swedes in Barbary Captivity: The Political Culture of Human Security, CIRCA 1660 – 1760, Historical Social Research. vol. 35, no. (2010).
6. gobel Erick, the danish algerian sea pesses, 1747-1838,an example of extraterritorial production of human security, historical social research, vol, 35; No; 2010.

محاضرات:

1. درويش الشافعي: تاريخ الجزائر الحديث (القرن 16-19)، دروس موجهة إلى طلبة السنة الثانية تاريخ عام، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021-2022.
2. هاشمي كوثر :محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر الحديث ما بين القرن (16م-19م) مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس، تخصص تاريخ عام، كلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي، قالمة، 2020، 2021.

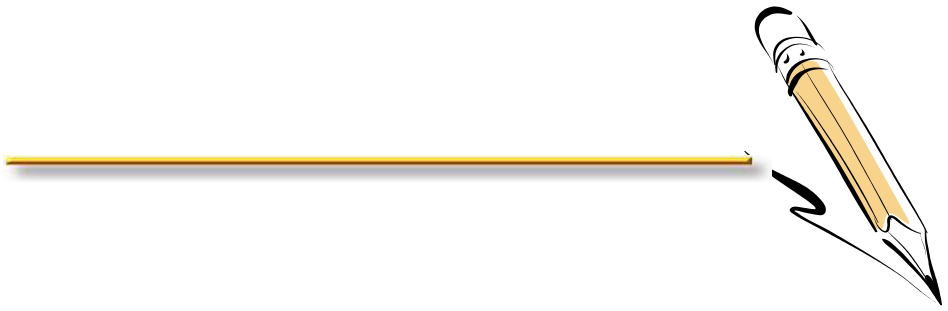

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....ب

إهداء:.....ج

مقدمة:.....أ

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر والدول الإسكندنافية خلال القرن 17م.

المبحث الأول: أوضاع الجزائر خلال القرن 17م. 6

أولا: الأوضاع السياسية:..... 6

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:..... 12

المبحث الثاني: أوضاع الدول الاسكندنافية خلال القرن 17 م..... 19

أولا: الأوضاع السياسية..... 19

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية :..... 23

الفصل الأول: العلاقات الجزائرية السويدية من القرن 17 إلى القرن 19

المبحث الأول: العلاقات السياسية..... 21

أولا: المعاهدات الجزائرية السويدية:..... 21

ثانيا: التمثيل القنصلي: 27

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية 30

أولا: جواز السفر الجزائري:..... 30

ثانيا: الامتيازات التجارية:..... 33

ثالثا: المبادلات التجارية:..... 34

المبحث الثالث: العلاقات العسكرية. 36

أولا: المواجهات الجزائرية السويدية..... 36

ثانيا: الاتاوات و الهديا :..... 38
ثالثا: الأسرى:..... 41
الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية مع النرويج والدنمارك من القرن 17 إلى القرن 19م
المبحث الأول: العلاقات الدبلوماسية والمعاهدات الجزائرية الدانو نرويجية. 45
أولا: المعاهدات الجزائرية الدانونرويجية :..... 45
ثانيا: التمثيل القنصلي الدانونرويجي في الجزائر 48
المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والتجارية..... 52
أولا: جواز السفر الجزائري ودوره في الاقتصاد الدانونرويجي 52
ثانيا: التبادل التجاري:..... 55
المبحث الثالث: الصراع البحري الجزائري الدانونرويجي..... 59
أولا: الاتاوات ودورها في النزاع الجزائري الدانو نرويجي:..... 59
ثانيا: المواجهات الجزائرية الدنماركية- النرويجية 1769-1772م: 62
ثالثا: قضية الاسرى:..... 66
خاتمة 71
الملاحق 74
قائمة المصادر والمراجع 80

ملخص:

شهدت الفترة الحديثة الممتدة من القرن 17م إلى القرن 19م علاقات بين الجزائر والدول الاسكندنافية ممثلة في السويد والدنمارك، النرويج وهذه العلاقات وفت في بدايتها نوعا من التوتر بسبب الهجمات التي قامت بها السفن الجزائرية ضد السفن البحرية الاسكندنافية في البحر المتوسط، وذلك من أجل تحقيق مطامعها لا سيما الغنائم، حيث شكلت قوة البحرية الجزائرية تهديدا كثيرا لها مما جعلها تدفع مبالغ مالية باهظة في شكل هدايا واتاوات أو تعقد اتفاقيات ومعاهدات لحماية سفنها وتجارتها.

مع مرور الوقت بدأت هذه العلاقات في التحسن حيث تم توقيع اتفاقيات سليمة وحدث تبادل للسفراء والتقارير الدبلوماسية من خلال إنشاء العديد من القناصل، فأضحت بذلك العلاقة أكثر هدوء وتعاونا لا سيما في المجال التجاري البحري وهو ما يدل على التأثير القوي للجزائر في المنطقة المتوسطية حيث استطاعت التعامل مع القوى الأوربية خاصة في المجال التجاري على الرغم من البعد الجغرافي مما انعكس بالإيجاب على اقتصاد الإيالة في تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية :الجزائر – الدول الاسكندنافية – العلاقات الدبلوماسية – الهجمات البحرية – التجارة – المعاهدات

Summary:

the **Scandinavian countries**, represented by **Sweden**, **Denmark**, and **Norway**. These relations were initially marked by a certain level of tension due to **naval attacks** carried out by Algerian ships against Scandinavian vessels in the **Mediterranean Sea**, aiming to achieve their ambitions, particularly the acquisition of **spoils**. The strength of the Algerian navy posed a significant threat to these countries, forcing them to pay large sums of money in the form of **gifts** and **tributes**, or to sign **treaties and agreements** to protect their ships and commercial interests.

Over time, these relations began to improve, with the signing of peaceful agreements and the exchange of ambassadors and diplomatic reports through the establishment of several **consulates**. As a result, the relationship became more stable and cooperative, especially in the field of **maritime trade**. This demonstrates Algeria's strong influence in the Mediterranean region, as it was able to interact with **European powers**, particularly in trade, despite geographic constraints, which positively impacted the economy of the **Regency of Algiers** during that period.

Keywords:

Algeria – Scandinavian countries – Diplomatic relations – Naval attacks – Trade – Treaties

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: العلاقات الجزائرية الإسكتلندية من القرن ١٨٢٧ إلى القرن ١٩م.

إعداد الطلبة:

1- عامر رحمة رقم التسجيل: UN280 18024060640877633

2- رقم التسجيل:

القسم: تاريخ **الشعبة:** تاريخ التخصص تاريخ الجزائر الحديث 1830 1519

إشراف: د. سلامي لويزة **الرتبة:** أستاذ محاضر ب

أقر بانني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

قسم التاريخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): عامر زهية

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209138412

الصادرة بتاريخ: 17-04-2023 عن دائرة: مقرة بلدية مقرة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: UN2801809406064033

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: الحالة الجزائرية الاستكشافية من القرن 19م إلى القرن 19م.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 03 جوان 2025

امضاء المعني (ة):

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
والتفويض
نائب رئيس المجلس المكلف بالشؤون

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.